المشاركة المجتمعية ودورها في تمكين الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة على ضوء تجارب بعض الدول

إعـــداد

د/ السيد خيري عبد الرؤف داود
مدرس أصول التربية
كلية التربية بالدقهلية، جامعة الأزهر
sayedkhairy290@gmail.com

ملخص الدراسة:

تعد المشاركة المجتمعية مطلباً حضارياً في كافة المجالات، وقد لقت اهتماماً ملحوظاً في العقود الثلاثة الماضية في الدول المتقدمة لا سيما من قبل المنظمات الدولية والإقليمية بصفة خاصة. ويمكن عزو ذلك إلى كون المشاركة المجتمعية قضية اجتماعية وحاجة ضرورية في هذا العصر الذي يتعرض للكثير من التحديات والمشكلات الاجتماعية، وبالتالي أصبح للمؤسسات التربوية دوراً مهماً؛ باعتبارها رأس تلك المنظمات، يتحتم عليها القيام به من أجل تحسين جودة التعليم وتنمية المجتمع بكل أفراده ولا سيما الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على دور المشاركة المجتمعية في تمكين ورعاية الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في ضوء تجارب بعض الدول، واستخدمت المنهج الوصفي لتحقيق ذلك الهدف. وقد تناولت الدراسة مفهوم المشاركة المجتمعية وأهميتها، وأهدافها، وأسسها، ومؤسساتها، وكذا عرض مفهوم ذوي الاحتياجات الخاصة، وتصنيفهم، وتجارب بعض الدول في تمكينهم من خلال المشاركة المجتمعية، واستكمالاً للدراسة تم عرض دور المشاركة المجتمعية في تمكين الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، وختاماً توصلت الدراسة إلى عدد من المقترحات والتوصيات للمساهمة في تعزيز المشاركة المجتمعية في تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة.

الكلمات المفتاحية: المشاركة المجتمعية، تمكين الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، تجارب بعض الدول.

Community participation and its role in empowering students with special needs in light of the experiences of some countries

Dr. Alsayed Khairy Abdel Raouf Dawood.
Lecturer of Fundamentals of Education
Faculty of Education in Daqahleia,,
Al-Azhar University
sayedkhairy290@gmail.com

Abstract:

Community participation is a cultural requirement in all fields and has received considerable attention in the past three decades in developed countries, especially by international and regional organizations in particular. This can be attributed to the fact that community participation is a necessary social need in this age which is exposed to many social challenges and problems and therefore the educational institutions have an important role in improving the quality of education and the development of society in all its members, especially students with special needs.

The study aimed to identify the role of community participation in empowering and caring for students with special needs in light of the experiences of some countries, and used the descriptive approach to achieve that goal. The study dealt with the concept of community participation and its importance, goals, foundations, and institutions, as well as presenting the concept of people with special needs, their classification, and the experiences of some countries in empowering them through community participation, and to complete the study the role of community participation in empowering students with special needs was presented, and finally the study reached To a number of proposals and recommendations to contribute to enhancing community participation in empowering students with special needs.

Keywords*: Community participation, empowerment of students with special needs, experiences of some countries*.

أولاً: الإطار العام للدراسة

مقدمة:

تعد المشاركة المجتمعية مطلباً حضارياً في كافة المجالات، وقد لقت اهتماماً ملحوظاً في العقود الثلاثة الماضية في الدول المتقدمة لا سيما من قبل المنظمات الدولية والإقليمية بصفة خاصة. ويمكن عزو ذلك إلى كون المشاركة المجتمعية قضية اجتماعية وحاجة ضرورية في هذا العصر الذي يتعرض للكثير من التحديات والمشكلات الاجتماعية، وبالتالي أصبح للمؤسسات التربوية دوراً مهماً؛ باعتبارها رأس تلك المنظمات، يتحتم عليها القيام به من أجل تحسين جودة التعليم وتنمية المجتمع بكل أفراده ولا سيما الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.

وتنطلق أهمية المشاركة المجتمعية من نظرية النظم المفتوحة Open Systems التي ترى أن المؤسسات التعليمية لا يمكن أن تعمل في عزلة عن المجتمع، بل تكون في حاجة دائمة إليه، تعرف توقعاته وتتفاعل معه وتستفيد منه وتفيده (سالم، ٢٠١١، ٣٧). ولا يكاد مجتمع من المجتمعات الإنسانية يخلو من وجود أفراد ذوي احتياجات خاصة، إلا أن الفرق يظهر في طبيعة نظرتها وتعاملها مع هذه الفئة من فئات المجتمع، فلكل مجتمع خصوصيته التاريخية والحضارية، ومنظومة من القيم والمعايير الاجتماعية التي تحكم تصرفات أفراده، وتحدد نظرتهم إلى مختلف أمور الحياة، ومن المسلم به أن المجتمعات الإنسانية لا تخلو من المشكلات والصعوبات التي تواجه تلك الأفراد والجماعات، إلا أن حجم تلك المشكلات ونوعيتها يختلف من فئة لأخرى، ومن الفئات الاجتماعية التي تواجه مشكلات معقدة وحساسة في مختلف المجتمعات هي فئات ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث إنهم أفراد يعانون نتيجة عوامل وراثية أو بيئية مكتسبة من قصور في القدرة على تعلم أو اكتساب خبرات أو مهارات أو أداء في الأعمال التي يقوم بها الفرد العادي السليم المماثل لهم في العمر والخلفية الثقافية أو الاقتصادية أو الاجتماعية" (داود، ٢٠٢١، ٨٤).

والواقع أن قضية ذوي الاحتياجات الخاصة تعد من أخطر القضايا والمشكلات الاجتماعية في كل بلدان العالم، ولعل هذا ما يفسر الاهتمام المتزايد للمجتمعات والدول والمنظمات الدولية العديدة بتلك المشكلة، حيث تبذل جهوداً كبيرة للحد والتقليل منها، ومن ناحية أخرى تعمل على إدماج هذه الفئة اجتماعياً ومهنياً وتقديم العلاج والعناية اللازمة لها

في جميع النواحي (الاجتماعية، والاقتصادية، والنفسية والصحية وغير ذلك) وتشمل تلك الجهود المبذولة مختلف المستويات من توفير الوسائل والإمكانيات المادية اللازمة أو من حيث تكوين إطارات ذات كفاءة ومتخصصة في ميدان التربية الخاصة واقتراح برامج للتمكين والتكوين والتأهيل وتعديلها بصفة مستمرة.

والجدير بالذكر أن لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة ورعايتهم جانب إيجابي تتميز به المجتمعات الراقية والمتطورة بالنظرة المجتمعية لتلك الفئة بأنها جزء من الثروة البشرية، مما يستلزم بالضرورة تمكين هذه الفئة ورعايتها والاستفادة منها إلى أقصى حد ممكن، والدين الإسلامي الحنيف يحثنا على ذلك ويوجهنا إلى احترام بعضنا البعض وأن الإنسان مهما كانت قدرته يجب أن يحترم غيره من أفراد المجتمع، فهو يتمتع بكامل حريته وكرامته وأنه مكلف في حدود طاقته وقد دعى الإسلام إلى الرفق بذوي الاحتياجات الخاصة وحسن معاملتهم.

ويعد العتاب الإلهي لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم دستور العمل الاجتماعي والتأهيل لذوي الاحتياجات الخاصة عامة والمكفوفين خاصة حين نزل قوله تعالى (عبس وتولى، أن جاءه الأعمى) عبس :(١-٢) وكان ذلك في الصحابي الكفيف عبد الله بن أم مكتوم، وقد قال له الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم "أهلا بمن استخلفه الرسول عليه السلام على المدينة ثلاث عشرة مرة حينما عاتبني فيه ربى"، ثم كان يخرجه الرسول صلى الله عليه وسلم في غزواته، وكذلك كان حسان بن ثابت شاعر الرسول معاقاً أيضا(إبراهيم وفرحات، ٢٠٠٨، ٢٢).

وتعتبر الأسرة من أهم المؤسسات المجتمعية التي يمكن أن تقيم علاقة شراكة مع المؤسسات التعليمية، حيث إن الآباء هم المسئولون الأوائل عن أولادهم ويعملون لصالحهم أولاً وأخيراً. فالآباء والمعلمون معاً يلعبون دوراً محورياً في عملية تعلم التلاميذ، وعندما يعملون سوياً بإخلاص وفاعلية وبتخطيط سليم فإنهم لا شك يسهمون في تحقيق الأهداف التعليمية. وبالتالي فإن المشاركة المجتمعية من قبل الأسرة تعد من أهم أنماط الشراكة على الإطلاق، خاصة في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة بأن يساهموا في جعلهم يتقبلون عاهتهم في حدودها، ويتجنبوا الوقوع في المواقف المتطرفة أو يكونوا فريسة لعجزهم.

كما ينبغي أن تساهم جميع الأجهزة المجتمعية؛ ممثلة في المؤسسات الحكومية والتعليمية، وتنظيمات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية والقطاع الخاص ورجال الأعمال وغير ذلك، في تحقيق المشاركة المجتمعية والعمل على استثمار وتوظيف العنصر البشري

والقوة الذاتية للمجتمع في المقام الأول، والسعي نحو تمكين الفئات المهمشة ومنها ذوي الاحتياجات الخاصة ومساعدتهم في التكيف مع ظروفهم الخاصة وتقبلها بصورة يظهر فيها الرضى بقضاء الله.

مشكلة الدراسة

لا شك أن الفئات ذوي الاحتياجات الخاصة تعد جزءًا أساسياً من نسيج المجتمع المصري، حيث يتراوح عددهم من١٠ إلى١٢مليون مواطن، بين إعاقات مختلفة سواء في القدم أو اليد أو النظر أو الإعاقات الذهنية، وبالتالي فإن العناية بهم وتوفير سبل الرعاية المناسبة لهم يُعد حقاً وواجباً تفرضه القيم الدينية، والأخلاقية، والإنسانية، بل والسياسات والنظم الاجتماعية والاقتصادية أيضا. وأن هؤلاء الأفراد لهم نفس الحقوق المقررة والواجبة لغيرهم من أفراد المجتمع في مختلف المجالات الصحية والمعيشية، والقانونية، والتعليمية، والنفسية، والاجتماعية، والتأهيلية، والترويحية، والوظيفية وغير ذلك، فضلاً عن بعض الحقوق الخاصة لهم والتي قد تختلف كماً وكيفاً عن أقرانهم العاديين (وحتى فيما بينهم)؛ نظراً لما توجد لديهم من اختلافات في جوانب النمو المختلفة (البدنية، العقلية، المعرفية، والاجتماعية وغير ذلك).

والواقع أن حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة ما هي إلا عبارات ونصوص تتضمنها بعض القوانين والتشريعات، سواء العامة أو الخاصة، إلا أنها غير مطبقة بالفعل على أرض الواقع (الشخص، ٢٠١١). هذا بالإضافة إلى ما أثبتته إحدى الدارسات من تدني وضعية ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع المصري، ومعاناتهم من الكثير من المشكلات الاجتماعية والنفسية الناتجة عن نظرة المجتمع إليهم، وليست المترتبة على الإعاقة في حد ذاتها؛ حيث لوحظ عدم حصول المعاقين على الكثير من الحقوق والخدمات مقارنة بأقرانهم العاديين، وعدم توافر فرص العمل الكافية لذوي الاحتياجات الخاصة، حتى في إطار نسبة الـ ٥% من فرص العمل، حسب ما ورد في القانون. وفي حال عمل هؤلاء الأفراد يلاحظ أنهم يعملون في أعمال أو وظائف لا تتناسب مع ما يرد في شهادة التأهيل الاجتماعي التي تعطى لهم من مكاتب العمل والشئون الاجتماعية. مشيراً إلى أن العجز المادي وفقر الرعاية الصحية يزيد من معاناة ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم، وينعكس ذلك على تدني مشاركتهم في الأنشطة المجتمعية المختلفة وميولهم إلى العزلة (القصاص، ٢٠٠٤).

ونظراً لما تتمتع به المشاركة المجتمعية من أهمية بالغة في رعاية أفراد المجتمع بوجه عام وذوي الاحتياجات الخاصة بوجه خاص، وأنها ركيزة أساسية في دعم جهود تحسين التعليم وزيادة فاعلية المؤسسات التعليمية وتمكينها من تحقيق وظيفتها التربوية، فإنها تعد مطلباً رئيساً في تطوير مسيرة التعليم، ومطلباً جماهيرياً للحد من مشكلات العملية التعليمة خاصة التسرب الدراسي، والدروس الخصوصية، علاوة على كونها تتمتع بأهمية خاصة في قبول الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع، واستثمار طاقاتهم بما يتناسب مع قدراتهم وميولهم.

وقد أكدت بعض الدراسات على ضرورة المشاركة المجتمعية في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال دعم أنشطة وبرامج منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية العاملة في مجال رعاية وتربية ذوي الاحتياجات الخاصة بمختلف أشكال الدعم المالي والفني (متولي، ٢٠١٩)، وإنشاء نوادي اجتماعية ورياضية متخصصة توفر سياقا لممارسة ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم كافة الأنشطة الرياضية والترفيهية، واستثمار طاقاتهم بما يتناسب مع قدراتهم وميولهم (الوكيل، ٢٠١٢، ٣٨)، وكذلك العمل على إنشاء مراكز للتدريب والتأهيل المهني؛ لإكساب ذوي الاحتياجات الخاصة المهارات التي تمكنهم من العمل المهني بصيغ مختلفة لمساعدتهم على الحياة المستقلة (الخالدي والكبيسي، ٢٠١٨).

كما أوصت بعض المؤتمرات أيضاً بضرورة تفعيل دور الجمعيات الأهلية في المشاركة المجتمعية ورعاية الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة (مؤتمر الهيئة العامة لقصور الثقافة بالجيزة، ٢٠١٩)، واستثمار ما قدمته تلك الجمعيات من خدمات ذات جودة عالية، وهو ما يعمل على نشر الخدمة على نطاق واسع، وإعطاء صلاحيات أكبر لتلك الجمعيات في توفير وتقديم الخدمات المناسبة لكل حالة، وتحديد التدخلات الأكثر فائدة في هذا المجال، والخروج بحملات للتوعية بمسببات الإعاقة الذهنية وطرق الوقاية، وكيفية تجنب حدوثها، مع ضرورة مراجعة نظام التأهيل بمكاتب التأهيل من بدايته، ووضع نظام جديد للمسح الميداني؛ للتمكن من حصر الوظائف الأكثر ملاءمة للأفراد المعاقين ذهنياً (المؤتمر العربي الثاني بجامعة أسيوط، ٢٠٠٤).

وتأسيساً على ما سبق يتضح أن ثمة اهتماماً كبيراً بمجال المشاركة المجتمعية وما تتضمنه من جميع الأجهزة المجتمعية؛ ممثلة في المؤسسات الحكومية والتعليمية، وتنظيمات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية والقطاع الخاص ورجال الأعمال وغير ذلك، في تحقيق

التقدم والازدهار والرفاهية بالمجتمع، والسعي نحو تمكين الفئات المهمشة فيه؛ ومنها ذوي الاحتياجات الخاصة والمساهمة في مساعدتهم على التكيف مع ظروفهم الخاصة. وفي ضوء ذلك جاءت فكرة الدراسة الحالية والتي تلقي الضوء على أهمية المشاركة المجتمعية في كل المجالات، وخاصة في تمكين ورعاية الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في مصر، ومن ثم يمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

ما دور المشاركة المجتمعية في تمكين الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة على ضوء تجارب بعض الدول؟

والذي يتفرع منه الأسئلة الآتية:

١- ما الإطار الفكري والفلسفي للمشاركة المجتمعية؟

٢- ما المقصود بذوي الاحتياجات الخاصة، وتصنيفاتهم، وأهم تجارب بعض الدول في تمكينهم؟

٣- ما دور المشاركة المجتمعية في تمكين ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة؟

٤- ما المقترحات والتوصيات التي تسهم في تعزيز المشاركة المجتمعية في تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة؟

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تحليل ماهية المشاركة المجتمعية وأهميتها وأهدافها ومؤسساتها وأهم تجارب بعض الدول فيها.
- تعريف ذوي الاحتياجات الخاصة، وتصنيفاتهم، وأهم تجارب بعض الدول في تمكينهم.
- الكشف عن دور المشاركة المجتمعية في تمكين ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة.
- وضع بعض المقترحات والتوصيات للمساهمة في تعزيز المشاركة المجتمعية في تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة.

أهمية الدراسة:

يتوقع أن تكون هذه الدراسة مفيدة، وذلك فيما تلقى عليه الضوء خاصة في نشر ثقافة العمل التطوعي والمشاركة في رعاية وتمكين ذوي الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، إضافةً إلى ذلك فإن نتائج الدراسة يتوقع أن تكون مفيدة للجهات المسئولة في وضع خطة استراتيجية

اجتماعية على المدى البعيد تتمثل بتوسيع المدارك وتعميق الوعي وترسيخ جذور العمل التطوعي والمشاركة المجتمعية في تمكين ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة داخل المجتمع المصري، حيث تكمن مشكلة ذوي الاحتياجات الخاصة في الظروف والسياقات الاجتماعية المختلفة، والتي تؤدي إلى استبعادهم من مسار الحياة الطبيعية.

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي من أجل الإجابة على تساؤلات الدراسة، حيث يتناسب هذا المنهج مع أهداف الدراسة، ومنها التعرف على أهمية المشاركة المجتمعية والكشف عن دورها في تمكين ورعاية الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في ضوء تجارب بعض الدول.

مصطلحات الدراسة:

- **المشاركة المجتمعية Community Participation :**

تُعرَّف المشاركة المجتمعية إجرائياً بأنها جميع الأنشطة والممارسات المجتمعية التي تقوم بها أفراد المجتمع وجماعاته ومؤسساته ومنظماته في تعبئة الموارد البشرية غير المستغلة وخاصة ذوي الاحتياجات الخاصة بما يشعرهم بالإشباع والتوافق النفسي والاجتماعي والعيش بصورة طبيعية.

- **الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة:Students with special needs**

يقصد بالطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة إجرائياً بأنهم طلاب مختلفون عن أقرانهم، لديهم من القدرات ما يفوق أقرانهم أو أنهم يعانون من قصور في القدرة على التعلم واكتساب المهارات بطريقة أقل من المماثلين لهم في العمر، وقد يرجع ذلك إلى عوامل وراثية أو بيئية مكتسبة.

- **تمكين الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة: Empowering students with special needs**

يُعرَّف تمكين الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة إجرائياً بأنه إكساب الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة مختلف المعارف والاتجاهات والقيم والمهارات التي تؤهلهم للمشاركة الإيجابية الفعالة في مختلف أنشطة وفعاليات الحياة الإنسانية إلى أقصى حد تؤهله لهم إمكانياتهم وقدراتهم، إضافة إلى تغيير ثقافة المجتمع نحو المعاقين والإعاقة من ثقافة التهميش إلى ثقافة التمكين.

الدراسات السابقة:

- **دراسة روسين بيرج وآخرون (Rosenberg and others 2015)** بعنوان "مشاركة الوالدين كوسيط في الأداء الأكاديمي للتربية الخاصة لدى طلاب المدارس المتوسطة": هدفت الدراسة إلى مشاركة الوالدين في الوسط الأكاديمي وعرض نظرية ابشتاين وزملاؤه (٢٠٠١) ودراستها تجريبياً بواسطة فان وتشن (٢٠٠٢)، باستخدام استبيان مطور خصيصًا، وأفادت عينة الدراسة المكونة من ٨٢ من الآباء (يمثلون جميع الأطفال المسجلين في برنامج تعليمي خاص في مدرسة متوسطة مستأجرة في بيئة حضرية متنوعة) عن طبيعة ومدى مشاركتهم في عمل أطفالهم المدرسي، وتوصلت الدراسة إلى أن مشاركة الوالدين مع مجموعات الطلاب الأخرى ومستويات الصف والإعاقة كانت ايجابية بدرجة كبيرة، وقد تكون نقاط القوة في ذلك مرتبطة بشكل مختلف مع الجوانب الأخرى لمشاركة الوالدين.
- **دراسة بيللي (Balli, 2016)** بعنوان "أهمية مشاركة الوالدين في تلبية الاحتياجات الخاصة لأطفالهم ذوي الإعاقة في المدارس العادية ": هدفت الدراسة إلى تقييم مستوى مشاركة الوالدين من ٣٢ طفلاً من ذوي الاحتياجات الخاصة من مدارس مختلفة من منطقة كورتشا. واستخدمت الدراسة طريقة أخذ عينات كرات الثلج، والتي بموجبها تقوم المجموعة الأولى من الآباء الذين تمت مقابلتهم بتجنيد أولياء أمور آخرين ليكونوا جزءًا منه. وكذلك تم استخدام الطريقة النوعية لتحليل البيانات التي تم جمعها من هذه الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أنه لم يشارك الآباء في الممارسة العملية بشكل كافٍ في المدرسة من أجل ضمان إدراج أطفالهم في نظام التعليم العادي. وأن مشاركة الوالدين في المدرسة أخذ معنىً ضئيلاً من حيث تحقيق التعليم الجامع لأطفالهم ذوي الإعاقة الذين لا يستطيعون رفع الصوت لحماية حقوقهم الخاصة.
- **دراسة (عبدالعال،٢٠١٦م)** بعنوان "منظمات المجتمع المدني ودورها في الحماية الاجتماعية للمعاقين حركيا": هدفت الدراسة إلى التعرف على منظمات المجتمع المدني ودورها في الحماية الاجتماعية للمعاقين حركياً. واستخدمت منهج المسح الاجتماعي الشامل للمعاقين حركياً المستفيدين من خدمات منظمات المجتمع المدني. وتكونت مجموعة البحث من (٢٤٥) معاق حركياً من المعاقين حركياً ومستفيدين من خدمات الجمعيات الأهلية بمدينة أسيوط. وتوصلت النتائج إلى تنوع خدمات الحماية الاجتماعية المقدمة من

الجمعيات الأهلية للمعاقين حركياً، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تعزيز الشراكة بين منظمات المجتمع المدني والجهات الحكومية والقطاع الخاص من جهة والمنظمات الدولية من جهة أخرى بما يتيح التعاون المثمر بغية الارتقاء بمستويات الحماية الاجتماعية من شبكات أمان وضمان اجتماعي تقي المعاقين حركياً من المخاطر التي تواجهها وتعمل على تعزيز قدراتها وإمكانياتها.

- **دراسة (علي، ٢٠١٨م)** بعنوان "الشراكة المجتمعية لرعاية الطلاب الموهوبين في ضوء الخدمة الاجتماعية ": هدفت تلك الورقة الحالية إلى إبراز دور مهنة الخدمة الاجتماعية في دعم وتعزيز وتبنى وتحقيق الشراكة المجتمعية بين كل الأجهزة المجتمعية وتوفير قدر معقول من الرعاية والأمان والثقة لدى كل من يقوم بالتفكير الابتكاري والإبداعي، لذا فإن الاهتمام بالطلبة الموهوبين والمتميزين يعد أحد المجالات الهامة التي تصنعها الخدمة الاجتماعية في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة من أجل الوصول التميز في هذا الجانب من خلال فرق عمل ولجان متخصصة داخل كل الأجهزة المتنوعة، ومن خلال تأييد دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل الشراكة المجتمعية لديهم، والتي تؤكدها معظم الكتابات والدراسات البحثية على أن الشراكة المجتمعية تعتبر من أهم مجالات الممارسة المهنية للأخصائي الاجتماعي.
- **دراسة (عبداللطيف٢٠١٩م)** بعنوان "متطلبات تفعيل المشاركة المجتمعية في تطوير مدارس التربية الخاصة بمحافظة الدقهلية": هدفت الدراسة إلى وضع تصور مناسب لمواجهة مشكلات المشاركة المجتمعية التي تحول دون تطوير مدارس التربية الخاصة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتمثلت أدوات الدراسة في استبيان موجه إلى المسئولين عن مدارس التربية الخاصة والمعلمين بتلك المدارس وأولياء الأمور، بهدف التعرف على المشكلات التي تواجه المشاركة المجتمعية في مدارس التربية الخاصة وأسباب حدوثها ومتطلبات مواجهتها. وتوصلت الدراسة إلى ضعف قنوات الاتصال بين المدرسة والأسرة والمجتمع المحلى، وضعف دور مؤسسات رعاية المعوقين في تقديم العون والارشاد لأسر المعوقين، وعدم الوعي الاجتماعي بأهمية ذوى الاحتياجات الخاصة كقوة بشرية يمكن أن تؤثر في المجتمع.
- **دراسة (متولي،٢٠١٩م)** بعنوان "المشاركة المجتمعية ودورها في تحسين جودة الحياة لدى أسر الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في ضوء الاتجاهات التربوية المعاصرة ": هدفت

الدراسة إلى التعرف على أهمية المشاركة المجتمعية وتوضيح طبيعة جودة الحياة الأسرية لدى أسر الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وعرض أهم الاتجاهات العالمية المعاصرة في قضية المشاركة المجتمعية وتحسين جودة الحياة لدى أسر الأطفال ذوي الاحتياجات التربوية الخاصة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وتكونت عينة الدراسة من بعض أولياء أمور الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في مرحلة الطفولة المبكرة والمتوسطة والمتأخرة، وبعض معلمات الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في أربع محافظات مصرية. وتوصلت الدراسة إلى وجود ضعف في مستوى المشاركة المجتمعية المقدمة لأسر الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وضرورة دعمهم والعمل على رفع مستوى جودة حياتهم من خلال مساهمة منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والأهلية.

- **دراسة (محمد، ٢٠٢٠م)** بعنوان "متطلبات تفعيل المشاركة المجتمعية في ضوء الاتجاهات المعاصرة"، هدفت الدراسة إلى الوقوف على متطلبات تفعيل المشاركة المجتمعية بمدارس التعليم الأساسي في مصر، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها: وجود قصور في تطبيق أو تفعيل دور المشاركة المجتمعية بمدارس التعليم الأساسي في مصر؛ نظراً لوجود تضارب ما بين اللوائح والتشريعات المنظمة لسير العملية التعليمية وأهداف المشاركة المجتمعية كما يعول جزء كبير من هذا القصور على انتشار ثقافة التعليم التقليدي وعدم جدوى وفاعلية المشاركة المجتمعية بمدارس التعليم الأساسي في مصر، وفى الختام أوصت الدراسة بتطبيق تصور مقترح من شأنه تفعيل دور المشاركة المجتمعية في مدارس التعليم الأساسي بمصر.
- **دراسة (العجلان والجهني، ٢٠٢١م)** بعنوان "المشاركة المجتمعية للقطاع الخاص ودورها في تعزيز القيم التربوية لدى الطلبة في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠"، هدفت الدراسة إلى التعرف على دور القطاع الخاص (جائزة عجلان وإخوانه نموذجا) كمشاركة مجتمعية في تعزيز القيم التربوية (المعرفية، الاجتماعية، الذاتية، الدينية، الجمالية) لدى الطلبة المتفوقين من أبناء وبنات أسرة العجلان والعيد في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠. كذلك هدفت الدراسة للتعرف على الفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة عن دور القطاع الخاص. ولتحقيق هدف الدراسة تم اختيار نظرية هرم ماسلو بالتركيز على الاحتياجات العليا، وتصنف هذه النظرية في التحفيز والتنمية. وتم استخدام المنهج الوصفي بالاعتماد على الاستبانة كأداة

رئيسية لجمع المعلومات. وتكونت عينة الدراسة من٣٩٠ فرد من المشاركين في الجائزة. وأشارت النتائج إلى أن جائزة عجلان وإخوانه للتفوق العلمي شجعت المشاركين لتحقيق جميع القيم التربوية (المعرفية، الاجتماعية، الذاتية، الدينية، الجمالية) بدرجة عالية. كذلك عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات الطلبة المشاركين عن دور جائزة عجلان وإخوانه تعزى لمتغير الجنس.

- **دراسة (عبد الباري،٢٠٢٢م)** بعنوان " المشاركة المجتمعية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في السودان – منطقة كيقا تميرو بجبال النوبة أنموذجا– "، هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على المبادرات المحلية بالمشاركة المجتمعية لأهالي المنطقة في التنمية المحلية بمنطقة كيقا تميرو بجبال النوبة. وخلصت الدراسة إلى أن هناك مشاريع تنموية كبرى ينفذها أهالي المنطقة على أساس آلية المبادرات المحلية بالمشاركة المجتمعية من خلال حث المواطنين وتشجيعهم على المشاركة في برامج التنمية المحلية. كما خلصت الدراسة إلى أن هناك معوقات يواجهها أهالي المنطقة في عملية المشاركة المجتمعية ، مثل غياب الوعي الثقافي بأهمية المشاركة ، بالإضافة إلى تدني المستوى الاقتصادي والاجتماعي لبعض الأفراد. في المنطقة وضعف الحافز للمبادرة والتعاون بين الأفراد داخل المنطقة.

من العرض السابق للدراسات السابقة يتبين أن المشاركة المجتمعية كمجال للبحث قد لقى بعض الاهتمام من قبل الباحثين خلال العقود الثلاثة الماضية وإن كان هذا الاهتمام ليس متزايداً، ويمكن عزو ذلك إلى أن العصر الحالي يشهد بعض التحديات في كل المجالات ولا سيما الاجتماعية والثقافية التي تواجه كافة أطياف المجتمع وخاصة فئات ذوي الاحتياجات الخاصة؛ والتي من الضروري الاهتمام بهم والسعي نحو تمكينهم ورعايتهم في هذا العصر، وبالتالي ينبغي على كل المؤسسات أن تتكاتف لتلبية احتياجات هذه الفئة، وخاصة المؤسسات الحكومية والمدرسة والأسرة، والسعي نحو تفعيل وتعزيز ثقافة العمل التطوعي من قبل تنظيمات المجتمع المدني، والجمعيات الخيرية، والقطاع الخاص، ورجال الأعمال وغيرهم.

كما يتضح أن الدراسات السابقة التي تمت في مجال المشاركة المجتمعية قد تناولتها من جانب واحد كالمشاركة من قبل الوالدين مثل دراسة بيللي (Balli, 2016)، و دراسة روسين بيرج وآخرون (Rosenberg and others 2015 والمشاركة من قبل منظمات المجتمع المدني مثل دراسة (عبدالعال٢٠١٦م)، أما دراسة (علي ٢٠١٨م) فقد تناولت دور

المشاركة المجتمعية في رعاية فئة واحدة من ذوي الاحتياجات الخاصة وهي الموهوبين، وكذلك تناولت دراسة (متولي٢٠١٩م) رعاية أسر ذوي الاحتياجات الخاصة وجودة الحياه لديها، بالإضافة إلى المشاركة في تطوير مدارس التربية الخاصة كما في دراسة (هاجر عبد اللطيف٢٠١٩م)، والمشاركة المجتمعية بوجه عام كما في دراسة (محمد،٢٠٢٠م)، وأوصت تلك الدراسات بضرورة العمل على تعزيز الشراكة بين منظمات المجتمع المدني والجهات الحكومية والقطاع الخاص من جهة والمنظمات الدولية من جهة أخرى من أجل الارتقاء بمستويات الحماية الاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة، ولم يتطرق أحد الباحثين ـ في حدود علم الباحث ــ إلى دور المشاركة المجتمعية في تمكين ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، وتلك هي النواة التي تنطلق منها الدراسة الحالية. لذا يأمل الباحث أن تكون تلك الدراسة خطوة في الاتجاه الصحيح في هذا المجال، وأن تلبي هذه الدراسة الحاجة الماسة لتعزيز دور المشاركة المجتمعية في تمكين ورعاية أفراد المجتمع المصري وخاصة ذوي الاحتياجات الخاصة من أجل تحقيق التوازن التماسك في المجتمع.

ثانياً : الإطار النظري

١ – المشاركة المجتمعية (مفهومها، أهميتها، أهدافها، أسسها، أطرافها) :

مما لا شك فيه، أن مفهوم "المدرسة بلا جدران" School Without Walls، والذي يؤكد الانفتاح المتبادل بين المدرسة والمجتمع، قد مهد الطريق لمفهوم الشراكة. كما أن مفهوم "التربية المجتمعية Community Education هو الآخر، قد أسهم إسهاماً فعلياً في إبراز مفهوم المشاركة المجتمعية، حيث يعبر في الأساس عن استمرارية التربية، ويعمل الأفراد من خلاله بالإضافة إلى المدارس والهيئات والمنظمات المجتمعية المختلفة لتقديم الخدمات التعليمية لكل أفراد المجتمع، ومن هنا يتولد الإحساس الواقعي بوجود المجتمع متكاتفاً مع المؤسسات التعليمية من خلال المشاركة المجتمعية.

- **مفهوم المشاركة المجتمعية:**

تُعرّف المشاركة في معجم العلوم الاجتماعية بأنها "تفاعل الفرد عقليًا وانفعاليًا في موقف الجماعة بطريقة تشجعه على المساهمة في تحقيق أهداف الجماعة والمشاركة في تحمل المسئولية (بدوي، ١٩٩٣: ٣٠٥). ويعرفها القرش أيضاً بأنها مجموعة الممارسات والخدمات التي يقدمها المجتمع المحلي المحيط بالمدرسة مثل الأسرة والجامعات والقطاع الخاص من أموال نقدية أو عينية، أو المشاركة بالجهود البدنية أو الأفكار أو الاستشارات من أجل تطوير

أداء المدارس (القرش، ٢٠١١: ٨). كما يعرفها جامبل وويل Gamble and Weil بأنها مجموعة من الأنشطة التطوعية التي يقوم بها الأفراد والجماعات لتغيير الظروف الصعبة والتأثير في السياسات والبرامج التي تؤثر في طبيعة معيشتهم أو معيشة الآخرين(Gamble and Weil، 1995 ، 4).

وتعبر المشاركة المجتمعية Community Participation عن رغبة واستعداد المجتمع المحلي في المشاركة بفعالية في الجهود الرامية إلى تحسين التعليم وزيادة فعالية مدارس التعليم المجتمعي في تحقيق الأهداف التعليمية (بيومي، ٢٠٠٩: ٦٦). وقد عرفها يوسف بأنها كافة الإسهامات والمبادرات والمجهودات التطوعية؛ مادية أو عينية، التي يقدمها أفراد المجتمع بكافة فئاتهم ومنظماتهم ومؤسساتهم الأهلية والمدنية لدعم التعليم وتطويره (يوسف، ٢٠١٥، ٨). كما عرفها الشرعي بأنها إعداد فرص حقيقية لأفراد المجتمع ممثلاً في أولياء الأمور، والأسرة، ومجالس الآباء، ومنظمات المجتمع المدني من أجل تحسين جودة التعليم (الشرعي،٢٠١٢: ٦).

والواقع أن المشاركة المجتمعية في التعليم تعني المشاركة الفعلية من المعلمين، وأفراد المجتمع المحلي، في تصميم الأنشطة التربوية، وتحديد محتوى المناهج، وتطوير الطرق والوسائل التعليمية الملائمة لقدرات وأنماط تعليم الطلبة، وكذلك مراقبة نوعية المدرسة وتقويمها من حيث فتح أبوابها أمام الآباء والمجتمع المحلي، ومدى كفاية التسهيلات والخدمات التعليمية المقدمة، وملاحظة سلوك الطلاب والمعلمين وتقويمها، وكذلك تقدير حاجات المعلمين التدريسية وتأهيلهم وتدريبهم (الحارثي،٢٠٠٥: ١٥).

باستقراء المفاهيم السابقة يتضح أن المشاركة المجتمعية تعد تطبيقاً وممارسة فعلية للمسئولية الاجتماعية التي يحس بها الأفراد والجماعات نحو المجتمع الذي ينتمون إليه ومؤسساته التي تعمل على رفده باحتياجاته من القوى المؤهلة أكاديمياً وتدريبيا، بما يعزز مظاهر الانتماء الوطني، والبعد عن مظاهر السلبية والاتكالية والمعوقات السلوكية والاجتماعية.

في ضوء العرض السابق يمكن تحديد مفهومًا إجرائيًا للمشاركة المجتمعية في الدراسة الحالية بأنها: جميع الأنشطة والممارسات المجتمعية التي تقوم بها أفراد المجتمع وجماعاته ومؤسساته ومنظماته في تعبئة الموارد البشرية غير المستغلة وخاصة ذوي الاحتياجات الخاصة بما يشعرهم بالإشباع والتوافق النفسي والاجتماعي والعيش بصورة طبيعية.

- **أهمية المشاركة المجتمعية:**

تعد المشاركة المجتمعية إحدى الأدوات التي يمكن من خلالها النهوض بالمجتمع والارتقاء به، والعمل على تحسين مستوى حياة المواطنين اجتماعياً واقتصادياً وذلك من خلال إسهام أبناء المجمع تطوعاً في جهود التنمية سواء بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل، وحث الآخرين على المشاركة، وعدم وضع العراقيل أمام الجهود المبذولة من جانب قيادات المجتمع وغير ذلك من الأمور التي تؤدي إلي تنمية المجتمع وتحقيق أهدافه، لذلك ترجع أهمية المشاركة المجتمعية إلى ما يلي(حسن، ٢٠١٨، ٢٤):

- المساهمة الإيجابية في إنجاح البرامج التعليمية والاجتماعية.
- المساهمة في إشباع الحاجات وحل المشكلات.
- تحقيق التعاون والتكامل بين الوحدات المختلفة.
- توفير إحساس قوى بالانتماء.
- المساعدة في تحقيق أهداف التعليم.
- تحقيق الجودة في الأداء.
- تنمية روح العطاء لدى الأفراد وحب العمل التطوعي.
- المساهمة في تمويل التعليم عن طريق تدبير الموارد اللازمة للإنفاق عليه.
- المساهمة في بناء المدارس والتصدي لمشكلات المباني بصفة عامة (صيانة، ترميم، تكملة).
- التصدي لمشكلات التعليم وأهمها مشكله الدروس الخصوصية التي لا يمكن مواجهتها إلا بتلاحم جهود وزارة التربية والتعليم مع مشاركة المجتمع بكافه فئاته وأفراده ومؤسساته.
- المساهمة في تحسين الأداء المدرسي من خلال مجلس الأمناء الذي يساهم في التخطيط لأهداف المدرسة والمتابعة والتنفيذ ثم المحاسبية.
- المساهمة في تحقيق النمو المتكامل (العقلي والنفسي والاجتماعي والجسمي) وهذا يعمل على تكوين شخصية الفرد، ولن يحدث ذلك إلا من خلال التعاون بين الأسرة والمدرسة، فالآباء يساعدون الأبناء في المنزل ويشجعونهم على التعليم، وتكوين اتجاهات إيجابية لديهم نحو المدرسة.
- تقوية المؤسسة التعليمية وتأكيد دورها التعليمي، حيث ينبغي إعطاء الفرص للجهود المجتمعية على مستوى مجالس الآباء والأمناء بالمدارس ومستوى الجمعيات الأهلية

والعلمية، كي يزيد تقوية المؤسسة التعليمية، ومؤازرتها في تقديم الجهود التربوية وتحقيق الأهداف التعليمية بكفاءة وفاعلية.

- إحساس المجتمع بالمسئولية وإلمامه بنوعية الأنشطة المدرسية المختلفة، وهذا يساعد على تطوير المنهج المدرسي وتحسين مصادر وأساليب التدريس بما يشجع المعلمين والطلاب على المشاركة الفعالة.
- تقليل العبء الإداري الملقى على عاتق مديري ومعلمي المدارس.
- توفير نظم ملائمة للمراقبة والتقويم، حيث يتلازم مع هذا النظام فريق للتقويم الذاتي (الداخلي) مكون من (مدير المدرسة ـ وكيل ـ أخصائي اجتماعي ـ مسئول وحدة التدريب والجودة ـ رئيس مجلس الأمناء ـ نائب رئيس مجلس الأمناء الآباء) وأيضاً فريق للتقويم الخارجي من خارج المدرسة بغرض متابعة تحسين المدرسة من خلال المشاركة المجتمعية وهذا يساعد على التنمية المهنية المستدامة للعاملين في الحقل التعليمي.
- المساندة الحقيقية للحكومة من خلال المشاركة المجتمعية، فالحكومة لا تستطيع أن تقوم بجميع الأعمال والخدمات، ودور المشاركة دور تدعيمي وتكميلي لدور الحكومة، وهو ضروري وأساسي لتحقيق الخطة.
- الحرص على المال العام، والواقع أنها مشكلة تعانى منها مصر بل والدول النامية أيضا.
- أن نظام التعليم في مصر يحتاج إلى دعم ومساندة دائمة من الجماهير والمجتمع المدني حتى تحقق الأهداف القومية للتعليم، ويأتي هذا الدعم عادة من أولياء الأمور في سبيل تحسين جودة تعليم أبنائهم، ومن المنظمات والمؤسسات المدنية، وأجهزة الإعلام المهتمة.

والواقع أن المشاركة المجتمعية تعد مدخلاً مهماً في تطوير أداء المؤسسات التعليمية، حيث تسهم في توفير الوقت والجهد والمواد على المدى الطويل، وتؤدي إلى تفعيل العلاقات بين المجتمع المدرسي والمجتمع الخارجي، وتتحول المدارس لخدمة المجتمع والمجتمع لخدمة المدارس، وبالتالي تعتبر المشاركة المجتمعية أكثر اتساعاً من مفهوم المشاركة بوجه عام، حيث يتقاسم الشركاء من أطراف المجتمع وتنظيماته الأدوار والمسئوليات والمصالح المتبادلة وصولاً إلى تحقيق الأهداف المرجوة، كما أن المشاركة المجتمعية تعمل على توثيق الروابط وتضافر الجهود والتنسيق بين التنظيمات الاجتماعية والمهنية في مجتمع الأمة في جو من التفاهم والتعاون وتبادل الخبرات والأفكار، وتقاسم المعارف وتعزيز الثقة، وقد تصل إلى اندماج أنشطة ما وتكاملها من أجل إيجاد علاقات تعاونية فعالة تحقق الشراكة الكاملة.

- **أهداف المشاركة المجتمعية:**

لقد أصبح النظر إلى التفاعل الإيجابي بين المؤسسة التعليمية من ناحية وبين المجتمع المحلي بمؤسساته وأفراده من ناحية خرى بأنه السبيل لتكوين الشخصية المتكاملة للطالب من جميع جوانبها العقلية والمهارية والوجدانية وتعددت أراء الباحثين حيال ما يمكن أن تحققه المشاركة المجتمعية في التعليم من أهداف، وهى كما يلي (سيد، ٢٠١٨، ٣١٥):

- توفير الموارد المالية والمادية اللازمة لتجويد التعليم، كرد فعل طبيعي للحاجة إلى مدارس جديدة لتخفيض كثافة الفصول وإدخال التكنولوجيا المعاصرة، وتكوين الكفايات والمهارات العقلية والعملية للمعلمين والطلاب.
- توفير التمويل الكافي لمدخلات النظام التعليمي كتدريب وتأهيل للمعلمين، وبناء المناهج المتطورة والملائمة وروح العصر، وتطوير إدارة التعليم وتشريعاته، وتجويد نوعية التلميذ وتجويدها بغية إصلاحه وتطويره.
- توفير الدعم المالي والمادي للمدرسة بما يكفل تفعيل كافة أنشطتها، ومن ثم الحد من بعض المشكلات التي يعاني منها الطلاب وتؤثر بدورها سلباً على أدائهم الأكاديمي.
- تحقيق الدعم المتبادل بما يضمن زيادة المجموع الكلي للموارد، سواء أكانت بشرية أم مادية.
- تعزيز الشعور بالملكية Ownership فالأفراد عندما يعملون معا في مهمة واحدة، تزيد فرصة الشعور بالملكية أكثر من عمل الفرد بمفرده، فالتعاون يسمح للشركاء بتركيز مهامهم، تحقيقا للأفضل.

في ضوء ما سبق يتضح أن أهداف المشاركة المجتمعية تتمثل في دعم ومساندة التعليم كمنظومة متكاملة، وذلك لكون هذا الدعم وتلك المساندة من المسئوليات المجتمعية تجاه التعليم، وأن تلك الأهداف تتمركز حول التغلب على عقبات نقص الموارد المالية، وتنمية المشاركة بين المدرسة والمجتمع المحلي، وتحسين جودة المنتج التعليمي بما يضمن مخرجات متميزة للمؤسسات التعليمية قادرة على التعايش في زمن العولمة والتطورات المتلاحقة والمستمرة، والمشاركة في حد ذاتها تساعد الطلاب أنفسهم وخاصة ذوي الاحتياجات الخاصة على التكيف الاجتماعي مع المدرسة والمجتمع وتعمل على تنمية قدراتهم ومواهبهم الذاتية.

- **أسس المشاركة المجتمعية في التعليم:**

من الجدير بالذكر أن هناك أسساً للمشاركة المجتمعية في التعليم يجب أن تؤخذ في الاعتبار حتى تكون مشاركة المجتمع للنهوض بالتعليم ناجحة وفاعلة، ومن تلك الأسس ما يلي (العجمي، ٢٠٠٥، ٤٢):

- الإيمان بأن الإصلاح التعليمي بحاجة إلى الدعم المتطور وارتباط المعنيين في هذه العملية الديناميكية، مما يتطلب الفهم الراسخ لأهمية التعاون والمشاركة الإيجابية للتغلب على معوقات الإصلاح والتطوير.
- الإيمان بأن المشاركة المجتمعية ضرورة حتمية يجب تفعيلها وتواجدها في المدرسة.
- إتاحة الفرصة لمشاركة فعلية في تخطيط وتنظيم البرامج والأنشطة داخل المدرسة.
- دعم الثقة والتواصل بين المجتمع والمدرسة بصورة منتظمة ومستمرة لتحقيق الأهداف التربوية والتعليمية.

ومن أجل تحقيق المشاركة المجتمعية في التعليم بكفاءة؛ سواء على المستوى المؤسسي أو الفردي، يجب مراعاة الأسس التالية (الشخيبي، ٢٠٠٤، ٩٦):

- تعديل القوانين والقرارات التي تعوق تفعيل المشاركة المجتمعية، بما يتفق مع منح فرصة المشاركة لمؤسسات المجتمع وأفراده لخدمة التعليم وتجويده.
- تبني وزارة التربية والتعليم لسياسة اللامركزية في إدارة التعليم، حيث تتمكن كل إدارة تعليمية ومدرسية من تحقيق التفاعل الإيجابي مع المجتمع والبيئة المحلية المحيطة، خاصة وأن لكل مجتمع وبيئة محلية خصوصياته وإمكاناتها.
- الوعي التام لدى كل من المجتمع والمدرسة بأهمية التعاون بينهما في إعداد مخرجات تعليمية قادرة على مواكبة متطلبات الحياة.

مما سبق يتضح أن تلك الأسس تؤكد على تفعيل المشاركة المجتمعية بصورة ايجابية في التعليم، وأن ذلك ليس بالأمر السهل وإنما يتطلب ذلك آليات تتسم بالشمول والمرونة الكافية لقبول مبدأ تقاسم السلطة والموارد مع مؤسسات وهيئات المجتمع المدني، مما يقتضي وجود إعادة صياغة العلاقات بين جميع المعنيين بالتعليم وكافة المجتمع المدني.

- **أطراف المشاركة المجتمعية:**

لقد أشارت العديد من الدراسات التي تناولت المشاركة المجتمعية في التعليم إلى أن أطراف المشاركة المجتمعية في التعليم تتمثل في وزراه التربية والتعليم كوسيط رسمي للدولة

لتنفيذ السياسية التعليمية، ومؤسسات المجتمع المدني وأولياء الأمور، والهيئات الدولية، والجامعات ومراكز البحث العلمي والمؤسسات الإعلامية، والمجالس الشعبية المنتخبة بما تمتلكه من حقوق الرقابة. وفيما يلي أهم أطراف المشاركة المجتمعية في التعليم.

- **الأسرة:**

تلعب الأسرة دوراً مهماً في المشاركة المجتمعية، حيث يستمد الآباء وأولياء الأمور أهمية دورهم ومكانتهم من مسئولياتهم المباشرة عن تعهد أبنائهم بأساليب النمو والرعاية والحياة والترفيه، ودورهم الرئيس في التنمية الاجتماعية، والمشاركة في خطة العمل المدرسية وتقديم المقترحات البناءة مما يساعد على دمج العلاقة بين البيت والمدرسة، ويجعل الجهود المشتركة تتجه دائماً نحو تحسين عملية تعليم الطلبة (أبوزينة، ٢٠٠٢، ٥٧).

ولعل أبرز مجالات المشاركة الأسرية في العملية التعليمية تتمثل في تفعيل مجالس الآباء، والمعلمين ومجالس الأمناء والاستفادة من رؤيتها نحو واقع التعليم ومستقبلة، من خلال عقد الاجتماعات الدورية وتنظيم الندوات والمؤتمرات داخل المدرسة وخارجها، مع إتاحة فرصة المشاركة في اتخاذ القرارات التي تتخذها المدرسة(الصباغ، ٢٠٠١، ٩٧)، والواقع أن تلك المجالس تتيح الفرصة لإدارة المدرسة أن تتعرف عن قرب على الإمكانيات البشرية والمادية المتوفرة في المجتمع المحلي.

- **مؤسسات المجتمع المحلي:**

تتضمن مجموعة متنوعة من المؤسسات المحلية وأبرزها وسائط الإعلام بنوعياتها والمؤسسات النقابية والعمالية والمهنية والأحزاب السياسية وجماعات رجال الأعمال والغرف التجارية، وتكتسب تلك المؤسسات المحلية قوتها من قدرتها على خلق المناخ الملائم لتحقيق المشاركة الفعالة والمنتظمة والمستمرة والمؤثرة على فعالية العملية التعليمية على الصعيد المحلي(العجمي، ٢٠٠٥، ١٠٥).

وتبدو أهم المجالات مشاركة مؤسسات المجتمع المحلي في العملية التعليمية ممثلة في تزويد المدارس بالأجهزة والمعدات التعليمية الحديثة، وتقديم التبرعات المالية والعينية للمدارس للاستفادة منها في تنفيذ الأنشطة والاحتفالات التي تقيمها المدرسة، وعقد الاتفاقات بين المدرسة وبعض الشركات والمصانع والتي يتم بمقتضاها قيام الطلبة بزيارة هذه المصانع والشركات والتعرف علي منتجاتها وآليات العمل بها، مع تقديم تلك الشركات والمصانع لفرص

عمل "بعض الوقت" لبعض الطلبة غير القادرين مادياَ، وتفعيل آليات التعاون بين المدارس ومؤسسات المجتمع المدني(جويلي، ٢٠٠٠، ٧٠).

والواقع أن دور المشاركة المجتمعية لا يقتصر على جمع الأموال من الآباء وأولياء الأمور والشركات والمصانع والمؤسسات ورجال الأعمال، بل هناك عدة أدوار أخرى تتمثل في المساعدة على ممارسة الأنشطة وإنجاحها، وتشجيع قدرات المجتمع على المشاركة الفعالة وخاصة من الفئات ذوي الاحتياجات الخاصة، وتقديم الدعم المادي والمعنوي لهم، ولعل الأثار الايجابية لمؤسسات المجتمع المدني في تحقيق مشاركة كافة الأطراف المعنية بالعملية التعليمية لتطوير العمل بالمدارس والمتابعة المستمرة لنمو التلاميذ أكاديمياَ وتربوياَ واجتماعياَ.

- **الجمعيات الأهلية:**

هي جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة محددة أو غير محددة، تتألف مع افراد طبيعيين أو اعتباريين أو منهما معاَ، وذلك لغرض غير الحصول علي ربح مادي لمؤسسيها، وإنما لكونها نابعة من الرغبة القوية في سد بعض احتياجات الناس، والتوصل إلى حلول علمية لمشكلاتهم، وذلك عن طريق الجهود التطوعية والتنسيق مع الجهود الحكومية(وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٥، ٤).

وتوجد عدة مسميات أخرى للجمعيات الأهلية تتحدد في ضوء الإطار الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي الذي تمارس فيه دورها، فبينما تسمي في المنطقة العربية وبعض الدول النامية بالجمعيات الأهلية أو المنظمات الأهلية أو الجمعيات والمنظمات التطوعية الخاصة ما تعرف في الولايات المتحدة الأمريكية باسم المنظمات غير الحكومية أو المنظمات التي لا تهدف للربح بينما تسمي دول أوروبا الغربية وبعض دول أوروبا الشرقية بالمنظمات الاجتماعية أو منظمات الصالح العام (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٦، ٥).

وفي ظل هذا المناخ الملائم لمشاركة فاعلة بين الجمعيات الأهلية وبقية التنظيمات الاجتماعية والمهنية تعالت الصيحات مطالبة باستنهاض المبادرة لدعم قضايا التعليم من أجل رفع كفاءة المدارس، وتحسين البيئات المدرسية ورفع كفاءة الهيئات التدريسية، فأصبحت الجمعيات الأهلية موضع اهتمام الرأي العام، ونادت وسائل الإعلام بمنح المزيد من الحريات لتلك الجمعيات(Ministry of education of Alberta, 2004, 1)

مما سبق يتضح أن المشاركة المجتمعية لها دور فعال في إحداث التنمية داخل المجتمع، حيث يحتاج المجتمع إلى تعبئة الموارد البشرية والمادية من أجل تنميته وتطويره في

مجالاته المختلفة، ولكي تكون المدرسة ذات فعالية حقيقية في هذا العصر ينبغي أن تندرج في إطار جماعة، حيث تتنوع مجالات المشاركة: بين المشاركة في تخطيط البرامج وتحسين التعليم وتقويم النتائج والدعم المتبادل، والمشاركة في صنع القرارات ومتابعة التنفيذ وغير ذلك. وأن المشاركة المجتمعية تشمل كل أفراد المجتمع ومنظماته التطوعية أو التنظيمية المختلفة، فأولياء الأمور بصفتهم أفراد مشاركين في المجتمع ومؤسسات المجتمع المدني بصفتها تنظيم اجتماعي يضم فئات متعددة من كافة مستويات أبناء المجتمع وطوائفه تستهدف الارتقاء بقضايا المجتمع والنهوض بها، والجمعيات الأهلية وفكرة العمل التطوعي في سد احتياجات الناس، كل ذلك ينبغي عليهم القيام بدورهم في تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة من أجل تحقيق التوازن والتمسك بالمجتمع.

٢- الفئات ذوي الاحتياجات الخاصة (مفهومها، تصنيفها، أهم تجارب بعض الدول في تمكينها):

يعتبر مستوى العناية والرعاية بذوي الاحتياجات الخاصة معياراً أساسياً لقياس حضارة الأمم ومدى تطورها، وتشكل رعايتهم أيضاً إحدى أولويات الدول والمنظمات المعاصرة، والتي تنبثق من مشروعية حق ذوي الاحتياجات الخاصة في فرص متكافئة مع غيرهم في كافة مجالات الحياة.

- **مفهوم ذوي الاحتياجات الخاصة:**

لقد ظهر هذا المصطلح خلال الربع الأخير من القرن العشرين في أمريكا، وذلك للتعبير عن مزيد من الإيجابية والتفاؤل حيال الأطفال الذين يختلفون بدرجة ملحوظة عن أقرانهم ـ سواء سلباً أو إيجابياً ـ بدرجة تستدعي إجراء تعديلات في الممارسات المدرسية، أو المناهج الدراسية، أو الخدمات التربوية لمواجهة حاجاتهم الخاصة، ومساعدتهم على تحقيق أفضل مستوى من النمو.

وتُعرّف الاحتياجات الخاصة Special Needs بأنها عبارة عن مجموعة من المظاهر التي تظهر على الأطفال في أعمار مبكرة، أو قد يتأخر ظهورها حتى عمر متأخر، تجعلهم يواجهون صعوبات في مجالات متعددة، خاصة في المجال الاجتماعي والتعليمي The Editors of Encyclopedia Britannica,2019). وهكذا يستخدم مصطلح الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ـ في مجال التربية ـ للإشارة إلى أولئك الأطفال الذين يختلفون عن أقرانهم في واحدة أو أكثر من الخصائص التي تؤثر في عملية التعلم؛ فتحول دون قدرتهم

على تعلم المهارات الأكاديمية (قراءة ، كتابة، حساب) بنفس مستوى أقرانهم، أو قد يتميزون بقدرات عالية في تعلم هذه المهارات بصورة تفوق أقرانهم كثيراً، وفي مثل تلك الحالات يتحتم إجراء بعض التعديلات في البرامج التربوية والخدمات المقدمة لهؤلاء التلاميذ، أي تقديم نوع من برامج التربية الخاصة. (الشخص، ٢٠٠٤، ٥٣).

والحقيقة أنه حتى منتصف القرن العشرين الميلادي كان يطلق على ذوي الاحتياجات الخاصة لفظ (المقعدون) ثم أطلق عليهم (ذوو العاهات) على اعتبار أن كلمة الإقعاد تطلق على مبتوري الأطراف أو المصابين بالشلل أو الكساح، أما كلمة ذوي العاهات فهي أكثر شمولا للإصابات المستديمة. ثم بعد ذلك تطور هذا المصطلح إلى مصطلح آخر هو (العاجزون) أي كل من به صفة تجعله عاجزاً عن ممارسة أو أداء جانب أو أكثر من جوانب الحياة، ثم تطورت النظرة إليهم على أنهم ليسوا عاجزين لأن لهم مواهب وقدرات يمكن تنميتها وتدريبها والاستفادة منها بعد ذلك، فأطلق عليهم مصطلح معاقين أو معوقين. وفى الآونة الأخيرة اعتمدت الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية مصطلح ذوي الاحتياجات الخاصة وهو مصطلح يشمل جميع أنواع الإعاقات الذهنية والجسدية والنفسية (عمار وآخرون، ٢٠١٨، ١١٩-١٢١) .

بينما يرى البعض أن مصطلح ذوي الاحتياجات الخاصة يشمل عدداً من الفئات غير العاديين في مجال التربية الخاصة مثل الموهوبين وذوي صعوبات التعلم وذوي الاضطرابات اللغوية وذوى الإعاقة العقلية والسمعية والبصرية والحركية، والتي تستدعي اهتماماً خاصاً من رجال التربية لمساعدتهم على تنمية قدراتهم إلى أقصى حد ممكن وتحقيق ذاتهم ومساعدتهم على التوافق النفسي والاجتماعي (الروسان ،٢٠٠٧، ١٧).

تأسيساً على ما تم عرضه من تعريفات سابقة يمكن تعريف الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة بأنهم طلاب مختلفون عن أقرانهم، لديهم من القدرات ما يفوق أقرانهم أو أنهم يعانون من قصور في القدرة على التعلم واكتساب المهارات بطريقة أقل من المماثلين لهم في العمر، وقد يرجع ذلك إلى عوامل وراثية أو بيئية مكتسبة.

وينتمي الفرد من ذوي الحاجات الخاصة إلى فئة أو أكثر من الفئات التالية(سليمان، ٢٠٠١، ٢٥):

- التفوق العقلي والموهبة والإبداعية.
- الإعاقة البصرية بمستوياتها المختلفة.

- الإعاقة السمعية ـ الكلامية واللغوية ـ وبمستوياتها المختلفة.
- الإعاقة الذهنية بمستوياتها المختلفة.
- الإعاقات البدنية ـ والصحية الخاصة.
- التأخر الدراسي وبطء التعلم.
- صعوبات التعلم الأكاديمية والنمائية.
- الاضطرابات السلوكية والانفعالية.
- الإعاقة الاجتماعية وتحت الثقافية.
- الاحترازية (الاوتستية أو التوحدية).

وبهذا يمكن تحديد الفئات التي تنتمي إلى فئة ذوي الاحتياجات الخاصة، وبالتالي ينبغي معرفة خصائص كل فئة من تلك الفئات والاهتمام بها ووضع برامج تربوية مناسبة لها في مراكز خاصة، بالإضافة إلى محاولة تعليم ودمج الفئات التي تبدي أقل الأعراض في المؤسسات التعليمية وغير ذلك.

- **تصنيف ذوي الاحتياجات الخاصة:**

يحكم على الفرد أنه من فئة ذوي الاحتياجات الخاصة إذا كانت درجة اختلافه عن الآخرين كبيرة، فكلما زاد الاختلاف كلما كان الفرد مرشحاً ليكون من ذوي الاحتياجات الخاصة، مع العلم أن الاختلاف يتجلى في الآتي (مقداد وآخرون، ٢٠٠٨، ٦٧):

- **مدى القدرة على القيام بالأشياء:** إذا كان الفرد قادراً على القيام بالمهام بصورة أفضل، أو أقل مما يقوم به سائر الناس الآخرين، فهو من ذوي الاحتياجات الخاصة، فالقدرة العالية جداً على التعلم، ترشح الفرد أن يكون من الموهوبين (ذوي الاحتياجات الخاصة)، والقدرة المنخفضة جداً على التعلم ترشح الفرد أن يكون من ذوي صعوبات التعلم (ذوي الاحتياجات الخاصة).
- **مدى العجز:** إذا كانت قدرة الفرد تمنعه من ممارسة عمل ما، فهو يعتبر من ذوي الاحتياجات الخاصة، لكن الإعاقة التي لا تمنع الفرد من مزاولة عمل من الأعمال لا تجعله من ذوي الاحتياجات الخاصة.
- **مدى الاضطراب الانفعالي:** تتوزع الاضطرابات الانفعالية بين الناس توزيعاً اعتداليا، إذ هناك من يملك القليل من الاضطراب النفسي وهم قلة، وهناك من يملك شيئاً من الاضطراب النفسي، وهم الغالبية العظمى من الناس، وهناك قلة تملك مقدار عالي من

الاضطراب النفسي، وعادة يندرج كل أفراد طرفي التوزيع تحت مصطلح ذوي الاحتياجات الخاصة، وبالرغم أن من يخلو من المرض النفسي غير موجود البتة، إلا أن المسالة تتعلق بمقدار ما يوجد من الاضطراب النفسي لدى الفرد.

- **تجارب بعض الدول في تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال المشاركة المجتمعية:**

لا شك أن معظم دول العالم تهتم اهتماماً عظيماً بالمشاركة المجتمعية، لما لها من أهمية بالغة في مجال التعليم، فقد أثبتت العديد من التجارب أن نظم التعليم في جميع الدول في حاجة إلى دعم ومساندة من المجتمع بكامل فئاته حتى تتحقق أهدافها، ويأتي هذا الدعم بداية من أولياء الأمور بهدف تحسين جودة تعليم أبنائهم، ثم يليها دعم المنظمات ومؤسسات المجتمع المدني وأجهزة الإعلام المهتمة بالتعليم، فضلاً عن باقي فئات المجتمع ممن ليس لهم أبناء في المدارس، وفيما يلي عرض لتجارب بعض الدول في تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال المشاركة المجتمعية، وهى:

١- **الولايات المتحدة الأمريكية:**

على الرغم من التميز الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية، وبلوغ التعليم مكانة عالية فيها، إلا أن الحكومة أصبحت غير قادرة على التصدي لإصلاح التعليم دون مشاركة فعالة ومستمرة من أفراد المجتمع ومؤسساته وهيئاته ومنظماته، وقد ظهر ذلك بوضوح من وثيقة استراتيجية التربية عام ٢٠٠٠م (حوالة، ٢٠٠٣، ١٠٣)، والتي طالبت بضرورة المشاركة المجتمعية في التعليم باعتبار أن التعليم يمس كل فرد وكل أسرة في المجتمع وعليه يتوقف مستقبل الأمة، كما طالب البعض بضرورة أن ترتبط المدارس أو تندمج في مجتمعاتها وتتصل بالأسر من أجل تحقيق النجاح لتلك المدارس، وأن تكون قادرة على مواجهة مشكلاتها.

من هذا المنطلق أصبحت هناك جهوداً مستمرة لتحسين التعليم من خلال المشاركة المجتمعية، من أهمها(Maynard and Honley, 2007, 55):

أ- مشروع (كنتكي)Kentucky: يسعى لتحسين التعليم من خلال مشاركة الوالدين والمجتمع في جهود متسعة.

ب- مشروع (حتى تبدأ Even Start) بولاية مونتانا Montana: يسعى أيضاً إلى إثراء المشاركة المجتمعية من خلال المشروعات التعاونية باستخدام المصادر التعليمية المتاحة.

جـ- مشروع (برنامج الآباء كشركاء في العملية التعليمية) في مدرسة (أينتنفيل) الابتدائية، والذي يسعى إلى التغلب على العزلة الجغرافية للآباء في المناطق الريفية بولاية (فرجينيا) عن طريق تحسين الاتصال بين البيت والمدرسة وإتاحة فرصاً متنوعة لمشاركة الآباء، ويشتمل هذا البرنامج على مجموعة برامج فرعية مثل (شجرة التليفون) ويعمل به آباء متطوعون، وبرنامج للزيارات المنزلية، ومركز الأسرة.

د- برنامج الرئيس الأمريكي الأسبق (بيل كلينتون) عام ٢٠٠٠ والذي أطلق عليه (فرص على خط الحياة للراغبين في العمل)، حيث قال عند تقديمه لهذا المشروع، نحن بحاجة إلى التأكيد على إعداد أبنائنا للعالم الاقتصادي الجديد. والواقع أن هذا البرنامج عبارة عن منحة أو هبة تقدم لمحدودي الدخل وتقدر بـ ٢٢٣ مليون دولار كمنحة للتعليم والتدريب، والهدف من هذه المنحة هو إدخال أفراد المجتمع إلى المؤسسات التعليمية وتزويدهم بخبرة المجتمع في المشروعات المجتمعية.

وفى وثيقة استراتيجية التربية الأمريكية عام ٢٠٠٠م كانت هناك مطالبة بضرورة المشاركة المجتمعية في التعليم، على اعتبار أن التعليم يهتم به جميع أفراد المجتمع وعليه يتوقف مستقبل الأمة، وأن المدارس لكى تنجح وتتمكن من مواجهة مشكلاتها، عليها أن تندمج في مجتمعها وأن ترتبط بالأسر في المجتمع(سهير حوالة، ٢٠٠٣، ١٠٥).

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من أولى الدول التي دعت إلى دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في مدارس التعليم العام، بل أصبحت من الدول الرائدة في تطبيق فكرة الدمج بأشكالها المختلفة، وخاصة بعد ظهور القانون العام رقم ١٤٢/٩٤ المعروف باسم التربية لكل الأطفال المعوقين وتعديلاته، حيث نادت تلك القوانين بضرورة توفير الفرص التربوية لكل طفل من الأطفال غير العاديين، واشترطت حصول مراكز التربية الخاصة على دعم الولاية والحكومة الفيدرالية بالدعم المالي لها وضرورة توفير تلك الفرص التربوية المناسبة، وفي أقل البيئات التربوية تقييدا (Martz, 1992, 152).

وفي ضوء الرعاية المبكرة لذوي الاحتياجات الخاصة، فإن تشريعات التربية الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية تكفل جميع مراحل نمو الأطفال ذوي الإعاقة منذ الميلاد. وتقوم بتشجيع المجتمع المحلي للاهتمام بقضايا تربية وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، فقد ساهمت الحركات المطالبة بحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في تدعيم هذه الخدمات التربوية وزيادة الطلب عليها، ونادت بالتحديث المستمر لقوانين وتشريعات التربية الخاصة، ومن خلال تتبع

قانون تعليم الأفراد ذوي الصعوبات أو ذوي الإعاقات الأمريكي يتضح أن هذا القانون قد تم تعديله وتحديثه عدة مرات على الرغم من قوة وشمول هذا القانون، إلا أن تغير الأوضاع والظروف تقتضي دائما التعديل والتحديث (عبدالعليم، ٢٠١٦، ٢٥٤).

ومن هذا المنطلق صدر قانون التكنولوجيا المساندة لعام ٢٠٠٤م "Assistive Technology Act" (ATA)، ويطلق على هذا القانون (القانون العام١٠٨-٣٦٤)، حيث يمثل أهمية متزايدة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وتعتمد فيه زيادة المشاركة المستقبلية جزئياً على التكنولوجيا؛ وبذلك تعد التكنولوجيا المساندة ذات أهمية بالغة لمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل وفي المجتمع وفي المدرسة، حيث تكسر بذلك الحواجز التي تعيق حياة الناس، ويتم تطبيق التكنولوجيا المساندة عبر القانون الذي يقود تطور التربية الخاصة لكل طالب ذي إعاقة، ويوفر هذا القانون لكل من الطلاب والبالغين النشاطات التدريبية وعروض الأجهزة الجديدة وغيرها من الخدمات المباشرة (من خلال برامج إقراض الولاية)، ويسمح لهم القانون باختبار أجهزة التكنولوجيا المساندة قبل شرائها (بريانت، ٢٠١٢، ٦٠).

والجدير بالذكر أن الإعداد المهني للمعاقين يهتم اهتماماً كبيراً بالمهارات الخاصة المطلوبة للنجاح خارج حدود المدرسة، ويتضمن البرنامج الشامل للإعداد المفاهيم الأولية للتربية المهنية لكل من الطلاب المتخلفين عقلياً والذين لديهم إعاقة متوسطة بالمدارس الابتدائية، ويهدف البرنامج إلى توسيع مجالات الاختيار أمام الطلاب، ويشارك في عملية الإعداد المهني هيئة التعليم والتأهيل وأولياء الأمور، كما يهدف البرنامج إلى تطوير قائمة إدارة السلوك المختارة وتعديل السلوك وذلك لإمداد الطلاب الذين لديهم سلوكيات توحدية أو شاذة بمساندات سلوكية موجبة، وتمكين جميع الطلاب من العمل بشكل مستقل داخل مجتمع مندمج، وتقديم المساندة التي يحتاجونها للنجاح في مكان العمل، ومن أهم معايير جودة البرنامج التأهيلي للمعاق مشاركة الأسرة؛ حيث يتضمن النظام المدرسي مشاركة أفراد الأسرة في تحديد نوعية الحياة ومستقبل أبناؤها المهني، كما أن هيئة إدارة المدرسة لديها طرق متنوعة لنشر المعلومات المهمة (قانونية، إدارية، نقل) لأفراد الأسرة كي تكون مؤيدة للتدريب ومن ثم تتحقق جودة الحياة (كوجك، ٢٠٠٥، ٦٩).

في ضوء ما سبق يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بجهد كبير في مساعدة الفئات ذوي الاحتياجات الخاصة من أجل التغلب على المشكلات التي تواجههم والسعي نحو

إشباع حاجاتهم وتحقيق السعادة والرفاهية لهم، ويتم ذلك عن طريق الربط بين المدرسة ومؤسسات المجتمع المدني ومنها الأسرة، بهدف رفع جودة التعليم من جانب وتحقيق جودة حياة الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة من جانب آخر، وإنشاء مدارس من نوع خاص عرفت باسم المدارس المجتمعية والتي تعد مدخلاً مهماً في تحقيق المشاركة المجتمعية.

٢ – اليابان:

لقد اتخذت الحكومة اليابانية بعض الاجراءات (السياسات) لدعم المشاركة المجتمعية في التعليم، ونظراً لاهتمام اليابان بالتعليم، فإنه يلاحظ مع بداية القرن الحادي والعشرين أنها أصبحت بلد ذات قوة تكنولوجية عظمى في مجال التكنولوجيا الحديثة مثل الروبوت وأجهزة الكمبيوتر الضخمة والمرئيات، واعتبرت من الدول الصناعية الكبرى في العالم. كما اعتمد تطوير الموارد البشرية المتعلمة في اليابان على التنسيق بين التعليم النظامي والتدريب في مواقع العمل، حيث حرصت اليابان على تطوير أساليب علمها في المدارس لتكون مخرجات التعليم أكثر تكيفاً مع حاجات المجتمع المحلي، ولما كانت اليابان بلداً صناعياً متقدماً، بأنها قد ألقت على المدرسة المجتمعية فيها مسئولية الربط بين التعليم المدرسي والتدريب العملي، وتزويد الطلاب بالمهارات الأساسية والفنية اللازمة للحياة العملية (مطر، ٢٠١٠، ٧٣).

والواقع أن اليابان قد أنشأت نظاماً تربوياً متميزاً كان له أكبر الأثر في جعلها الدولة الأكثر تقدماً علمياً في مجال العلوم والرياضيات، وقد ظهر ذلك من خلال نتيجة الاختبار العالمي لطلاب المرحلة الثانوية في هاتين المادتين في معظم الدول المتقدمة بما فيها أمريكا، وقد يرجع ذلك إلى أن اليابان قد قسمت صفوفها المدرسية إلى جماعات تعلم وفرق عمل تستخدم التكنولوجيا والمعلومات في المجتمع المحلي لخلق نوع من الفهم المشترك بينها بحيث تكون المخرجات التعليمية محصلة ما أنتجه الفريق وليس الفرد (منتقر، ٢٠٠٥، ١٨٣).

وبنظرة مدققة إلى المشاركة المجتمعية في التعليم، يتضح أن اليابان تعد من أقدم الدول التي ظهرت فيها مراكز التعلم المجتمعية، حيث أنشأت بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٩م، ويطلق عليها في اللغة اليابانية كلمة الكومينكان Kominkan، وقامت الحكومة اليابانية آنذاك بإصدار قانون التعليم الاجتماعي، وتم إنشاء الهيئة المركزية للكومينكان في نفس العام، والهدف الرئيس من إنشاء تلك المراكز حينها هو: تعليم فئات الشعب المختلفة ومنها فئة الأطفال أصحاب الاحتياجات الخاصة قيمًا جديدة، وتحسين نوعية الحياة، وكانت الأنشطة الشائعة هي أنشطة لها علاقة بالمرأة، وتحسين العادات اليومية خصوصًا عادات

النظافة الشخصية، وتحضير الطعام، والعمل على زيادة الدخل عن طريق التعلم من خلال الاشتراك في أنشطة عملية(سعيد، ٢٠٠٧، ٤٥).

والجدير بالذكر أن اليابان تلقي اهتماماً متزايداً لذوي الاحتياجات الخاصة، حيث يعد تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في اليابان والمشاركة المجتمعية في رعايتهم هدفاً أساسياً في تحقيق التنمية الكاملة لقدراتهم واستقلالهم ومشاركتهم الاجتماعية. ولتلبية احتياجاتهم التعليمية الفردية يتم تقديم تعليم متمحور حول الاحتياجات الخاصة بأشكال مختلفة، بما في ذلك الغرف ذات الموارد الخاصة (غرف تعطي فيها دروس خاصة لأطفال ذوي الإعاقة المسجلين في الفصول المدرسية العادية)، وفصول مدرسية خاصة (في المدارس العادية أيضاً)، ومدارس خاصة أخرى تسمى "مدارس التعليم المتمحور حول الاحتياجات الخاصة". ويتوفر أيضاً تعليم تربوي منزلي للطلاب الذين لديهم صعوبة في الذهاب إلى المدرسة بسبب إعاقتهم. ويدعم التعلم في مرحلة التعليم العالي بإلزام كل الجامعات الوطنية، العامة والخاصة، بمراعاة احتياجات الطلاب ذوي الإعاقة وبمنح الطلاب المسجلين في الجامعات إعانة دعم لمواجهة مستلزمات الحياة. كما تتاح فرص تعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق التعليم عن بعد الذي توفره جامعة اليابان المفتوحة وتستخدم فيه، على سبيل المثال، البث الإذاعي والتلفزيوني للبرامج التعليمية (تقرير مجلس حقوق الانسان، ٢٠٠٨، ١٩).

وبالنظر إلى المدارس المتخصصة في تعليم الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، يتبين أن هناك مدارس للمكفوفين ومدارس للصم والبكم، ومدارس التربية الفكرية، يكون التعليم فيها من الصف الأول الابتدائي حتى الصف الثاني عشر، على أن تكون المرحلة الابتدائية والمتوسطة إلزامية ومجانية، تسهم في توفير وتنمية احتياجات الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة من أجل تحسين جودة الحياة لهم (الخطيب، ٢٠١٢، ٣٢).

وبالرغم من عدم وجود أمية داخل المجتمع الياباني، إلا أن هناك العديد من المنظمات التي تنشط في المجال التربوي للدفاع عن حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم وفي مجال إجراء البحوث التي من شأنها تطوير التربية الخاصة، كما تقوم تلك المنظمات على تعزيز علاقات الصداقة المتبادلة بين مديري مدارس التربية الخاصة وبين أولياء الأمور والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. كما أن هناك علاقة جيدة دائماً بين المنظمات المنوط بها المشاركة المجتمعية وبين مؤسسات المجتمع الأخرى وأسر المعوقين، ويظهر هذا الارتباط في صورة تنظيم مؤتمرات بحثية عن كيفية دعم الحياة المجتمعية للطفل المعاق، والإرشاد عن

طريق الهاتف والرسائل، وإعطاء تعليمات للتدريب من خلال زيارة للمنازل، وإعطاء معلومات إضافية لتدريب الأفراد الذين يعيشون في مناطق محلية، وتطوير أداء الأسرة والصحة العقلية للآباء من خلال مشاركة المعوقين وأولياء الأمور في اجتماعات منزلية إلى جانب عقد دورات تدريبية لأولياء الأمور، وللقادة والمتطوعين، وتسعى تلك المدارس إلى تلبية متطلبات الأطفال ذوي الاحتياجات التربوية الخاصة من أجل تحقيق حياة أفضل لهم (عبد الباقي، ٢٠١٢، ٤٠٨).

في ضوء ما سبق يمكن القول بأن التجربة اليابانية في مجال المشاركة بين المدرسة والمجتمع المحلي قد تمكنت من تحقيق أهدافها نتيجة عدة عوامل، من أهمها: الاهتمام المتزايد برياض الأطفال، والذي يلتحق بها أكثر من٩٠% من أطفال اليابان على نفقة آبائهم، والالتزام القوى للآباء ومساندتهم ومشاركتهم الفعالة لتعليم أبنائهم وخاصة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، بالإضافة إلى تعليم التلاميذ الأفكار اليابانية التقليدية حول مكانة الفرد في المجتمع وإكسابهم المواقف التعاونية (التعاون في انجاز الأعمال المنزلية، تنظيف الفصول الدراسية في آخر النهار)، وزيارة المعلمين للطلاب في منازلهم، وعقد دورات تدريبية لأولياء الأمور.

ماليزيا:

تعد ماليزيا من الدول النامية التي تتشابه ظروفها مع مصر، وقد كان للتجربة الماليزية أهميتها في مجال المشاركة المجتمعية ودعم العلاقة بين المجتمع والمدرسة على النحو التالي (حسن، ٢٠١٨، ٤٣):

- مشروع المناهج والأنشطة: فهناك بعض المواد الدراسية التي يتم تدريسها لكل الماليزيين، وبالتالي فإن تلك المواد تساعد على توحيد جميع السكان، وهناك بعض المواد الدراسية والأنشطة المصاحبة للمنهج التي تتلاءم مع حاجة المجتمع، ويتم مراجعة المناهج دائماً من بعض فئات المجتمع كرجال الأعمال وأولياء الأمور، كما يتم تضمين المنهج بالمهارات الحياتية التي يحددها أفراد المجتمع.
- تدريب بعض فئات المجتمع على الكمبيوتر من خلال البرامج التدريبية التي تقدم لهم.
- اختيار إحدى المدارس وإقامة مركز للمصادر التعليمية بها وتزويده بالكتب الدراسية والأجهزة الحديثة، كي تكون بؤرة إشعاع لما حولها من المدارس والمناطق.
- هناك لجان لتنمية المجتمع المحلي يتم تشكيلها من أعضاء المدرسة والمجتمع.

- مشروع مجالس الآباء والمعلمين والتي تدار من خلال العلاقات العامة، وتعتبر من أهم الآليات التي يتم من خلالها تحقيق المشاركة بين المدرسة والمجتمع لتميزها بالآتي:
  - المستويات المتعددة في التعامل والتفاعل بين المجتمع والمدرسة.
  - إعلام المجتمع عن مشكلات المدرسة إعلاماً كاملا.
  - تدعيم الأنشطة المدرسية التي تساهم في تربية الطفل.
  - العمل على حل مشكلات التلاميذ.
  - المساهمة في الأنشطة التربوية للمعلمين ودعمهم ثقافيا.
  - دعم التقارب بين القيادة السياسية في المجتمع وبين المدرسة.
  - دعم الأنشطة التربوية بين التلاميذ وتنمية دافعيتهم وإكسابهم مهارات التعليم والتعلم والمهارات الحياتية.
  - تشجيع المجتمع ومساعدته للمدرسة وتحقيق الاستثمار الأمثل لإمكاناته المتاحة.

ويلاحظ تنوع مجالس الآباء والمعلمين وانتشارها على جميع المستويات، فهناك مجالس على مستوى الأحياء، ومجالس على مستوى المدارس، ويتم اختيار بعض المدارس كمراكز إعلامية، كما أن هذه المجالس تجري بعض الأنشطة في المدارس من أجل التواصل مع المجتمع ومؤسساته.

كما يساهم رجال الأعمال في ماليزيا في دعم المدارس دعماً كبيراً عن طريق دعم التغذية الراجعة وإعادة النظر في بعض المواد الدراسية، بحيث تكون المناهج متوائمة مع حاجات المجتمع، والمشاركة في توضيح بعض المهارات المطلوب تضمينها في محتوى المناهج، وكذلك تقديم الدعم المادى للمدارس بطريقة غير مباشرة كطلب برامج تدريب للعاملين لديهم. ويتم التعامل مع رجال الأعمال وطرح أفكارهم من خلال عرض آرائهم على اللجان المتخصصة، وتتولى هذه اللجان تنفيذ تلك الأفكار، وذلك لمراعاة الأبعاد الفنية المطلوبة عند التطوير. ولما كان هدف التعليم في ماليزيا إعداد المواطنين بصورة أكثر ديناميكية وإنتاجية وإنسانية لمواجهة تحديات العصر، فقد تميزت ماليزيا بالتخطيط والعمل الدؤوب لكل ما من شأنه النهوض بالتعليم(Study Tour to Malaysia, 1998).

وقد وضعت خطة (شالة) للنهوض بالتعليم حتى عام ٢٠٢٠م أملاً بأن تصبح ماليزيا إحدى الدول المتقدمة، واعتبرت أن تأسيس نظام تعليمي قوي يتطلب دعم كامل من المجتمع ومؤسساته وخاصة الأسرة ومؤسسات المجتمع المحيط. ولما كانت ماليزيا إحدى الدول

الصناعية، فقد أوجب ذلك على المدرسة مسئولية الربط بين التعليم المدرسي وسوق العمل لتكون مخرجات التعليم أكثر تكيفاً مع حاجات المجتمع المحلي. بالإضافة إلى دور الإعلام في ماليزيا في دعم العملية التربوية والمساهمة في تحسينها من خلال إقناع المدرسة والأسرة والمجتمع (الجميع) بأهمية المشاركة المجتمعية على كافة الأطراف والمستويات (شالدان وآخرون، ٢٠١١، ١٧).

وتنظر ماليزيا إلى ذوي الاحتياجات الخاصة نظرة اهتمام فعلي، حيث يطلق على تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة اسم التعليم الخاص، ويهتم هذا النوع من التعليم بتعليم الأطفال المتخلفون اجتماعياً أو عقلياً أو جسديا، وكذلك الأطفال الذين يعانون من إعاقات عاطفية أو سلوكية أو إدراكية أو فكرية أو سمعية أو بصرية أو نطقية، كما يهدف هذا النوع من التعليم إلى تعليم الأطفال الذين يعانون من صعوبات في التعلم. والحق أن الحكومة الماليزية تدرك تماماً أن تقديم المساعدات الخاصة للفئات المحرومة كالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة سواء إعاقة بصرية أو سمعية أو صعوبات في التعلم أو أي نوع إعاقة، يعتبر عنصر مهم جداً لضمان حصول الجميع على حق التعليم، ويوجد في ماليزيا أكثر من ٢٨ مدرسة وطنية مخصصة إلى التعليم الخاص، وكذلك ٤ مدارس تعليم ثانوي خاص، وعدد ٢ مدرسة ثانوية للتدريب المهني الخاص، وكذلك ٣٢ برنامج خاص بالتعليم المدمج المقدم إلى الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة (تقرير الأمم المتحدة، ٢٠١٦، ٩).

والجدير بالذكر أن وزارة التعليم الماليزية وضعت برنامج خاص بمرحلة ما قبل المدرسة بكافة المدارس الوطنية للتعليم الخاص خلال عام ٢٠٠٤م، كما تم تنفيذ ٣٢ برنامج مخصص إلى التعليم المندمج لأطفال صعوبات التعلم بالمدارس العادية خلال عام ٢٠٠٧م، كما بدأت وزارة التعليم في عام ٢٠٠٨م بتعليم الأطفال ذوي الإعاقات المتعددة بعدما كانت البرامج مخصصة لذوي الإعاقة الواحدة فقط، ويمنح المعلمون بمدارس التعليم الخاص بدلات شهرية كحوافز لهم، كما منحت وزارة الرعاية الاجتماعية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بدلات شهرية منذ عام ٢٠٠٥م. بالإضافة إلى تخصيص ما يزيد عن مليار رينجت ماليزي في العام الواحد لتقديم المساعدات للطلاب الذين ينتمون إلى أسر فقيرة وعلى تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في ماليزيا بغض النظر عن الجنس، وتتمثل المساعدات في العديد من برامج الدعم على سبيل المثال برنامج الغذاء التكميلي، برنامج الحليب المدرسي، الصندوق الإستئماني لمساعدة الطلاب الفقراء، برنامج المساعدة في تغطية الرسوم المدرسية، برنامج

إقراض الكتب الدراسية، برنامج المنح الدراسية، تقديم المعونة للطلاب ذوي الإعاقات، توفير مرافق الإيواء، وتقديم المساعدة الغذائية وتوزيع الأغطية (تقرير الأمم المتحدة، ٢٠١٦، ١٠).

مما سبق يتضح لنا مدى أهمية التجربة الماليزية في دعم العلاقة بين المجتمع والمؤسسات التعليمية، ومما ساعدها على ذلك تنوع المدارس في ماليزيا فلا يوجد نمط واحد من المدارس، فهناك المدارس الإسلامية والتي تشبه المعاهد الأزهرية في مصر، وهناك مدارس تقوم بتدريس الديانات الأخرى، ومدارس مهنية، ومدارس بولتكتيكية، ومدارس المتفوقين، ومدارس لذوي صعوبات التعلم. بالإضافة إلى مرونة المناهج المساعدة، فمن حق المعلم أن يحدد بعض المحتويات التي تتناسب مع الطلاب وخاصة ذوي الاحتياجات الخاصة، وكذلك ما يتناسب مع البيئة التي يتعلم فيها، كما أن كل ولاية من الولايات الماليزية لها مواردها الخاصة وحق التصرف في تلك الموارد حسب حاجتها وظروفها، وبذلك ترتبط المدارس بواقع وحياة البيئة الموجودة بها.

٣- دور المشاركة المجتمعية في تمكين الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة:

تعد قضية تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة من القضايا التي ترتبط بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن ارتفاع نسبة ذوي الاحتياجات الخاصة تعد هدراً للطاقات البشرية، لذا أخذت دول العالم الثالث بالتخطيط لعملية إدماجهم في المجتمع والعمل على تغير الاتجاهات والقيم والايدولوجيا العامة نحو تلك الفئة الخاصة، فقامت بتطوير سياستها الاجتماعية نحو تقديم أفضل تأهيل لذوي الاحتياجات الخاصة وعلاجهم والاستفادة من طاقاتهم وامكانياتهم البشرية، وذلك على اعتبار أنهم كغيرهم من أفراد المجتمع لهم الحق في الحياة والنمو بأقصى ما تمكنهم منه قدراتهم وطاقاتهم. وتظهر حاجة ذوي الاحتياجات الخاصة إلى التعليم من أجل تمكينهم من تنمية قدراتهم وقابليتهم داخل المجتمع الكبير، إذ لا يمكن تحقيق التنمية بصورة تامة إلا باستثمار تلك الطاقات، على هذا الأساس يعد التعليم عامل أساسي في جعل ذوي الاحتياجات الخاصة قادرين على تمكينهم من مواصلة الحياة، بالإضافة إلى التمكين الاجتماعي والدمج التربوي والرعاية والاهتمام بهم في كل المجالات. وفيما يلي عرض موجز لأهم الاتجاهات الحديثة للمشاركة المجتمعية في تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة:

١- تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة:

كان الهدف من تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة هو مساعدتهم على النمو حتى الوصول إلى مرحلة الإنتاج، أو حتى يصبح الطفل فرداً منتجاً فعالاً إلى أقصى درجة ممكنة، وبناءً

على ذلك تم المطالبة بتحسين شروط الحياة المدرسية وإقرار حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في حياة طبيعية، وحقهم في تلقى الخدمات التعليمية أسوة بغيرهم من إفراد المجتمع، وقد شهد العالم في السنوات الأخيرة تطوراً كبيراً في مجال التربية الخاصة واتخذ هذا التطور مراحل متعاقبة انتقلت بها التربية الخاصة من نموذج المدارس المنفصلة إلى نماذج الدمج بسياستها المختلفة من الدمج الجزئي المتمثل في بناء فصول لذوي الاحتياجات الخاصة داخل المدارس العامة أو إنشاء جسور اتصال بين مدارس التربية الخاصة المنفصلة والمدارس العادية إلى أن ظهرت فلسفة الدمج الكلى تحت مسمى التكامل Integration، متضمنة تعديل البيئة المدرسية العادية لتصبح أكثر كفاءة وفاعلية في تعليم مثل تلك الفئات بحيث تصبح قادرة على تلبية احتياجاتهم الخاصة.

والواقع أن تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة يهدف إلى توسيع معلومات الفرد ذي الإعاقة وخبرته وإدراكه وتنمية قيمه الأخلاقية وقدرته على الاستماع، وكذلك تمكين الطفل من مجابهة الحياة بعد التعليم الرسمي كعضو فعال مسئول في المجتمع واتاحة الفرصة لتعليمه بعض الأنشطة لشغل وقت فراغه وتمكينه من الحياة والاستقلالية داخل المنزل (عامر، ٢٠١١، ١٩٨). إن التدخل المبكر والتعليم للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة للحصول على تعليم عالي الجودة من شأنه أن يحقق إمكاناتهم في المنزل ومكان العمل والمجتمع لتعظيم قدراتهم من خلال العيش بصورة مستقلة في المجتمع والانخراط في التعلم مدى الحياة (علي، ٢٠١٠، ٦٤).

ومن أجل تحسين التعليم والتعلم لذوي الاحتياجات الخاصة لابد من توفر الهيئة العاملة والمكان الملائم لتدعيم وحدات المركز وتوفير الخبرات التعليمية التي تقدم للمتعلم ذي الاحتياجات الخاصة أقرب إلى الواقعية وتصميم برامج تدريبية قائمة على استخدام الوسائل التعليمية المختلفة، وتوفير الخبرات التعليمية المباشرة التي تتصل بموضوعات الدراسة عن طريق الرحلات أو الزيارات الميدانية، وأن إعداد البيئة التربوية المناسبة لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة وتوفير الوسائل التعليمية للفئات الخاصة يساهم بشكل كبير في تحسين عمليتي التعليم والتعلم (مرزوق، ٢٠٠٩، ٩٥).

وبالنظر إلى التكامل التربوي أو الدمج التربوي للمتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة يتضح أنه قيمة تربوية في حد ذاتها، بالإضافة إلى ما أكدت عليه منظمة الدفاع عن حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة وتربيتهم أنه بغض النظر عن العرق، والمستوى الاجتماعي،

والجنس ونوع الإعاقة، كلما قضى المتعلمون ذوي الاحتياجات الخاصة وقتاً أطول في فصول المدرسة العادية في الصغر، كلما زاد تحصيلهم تربوياً ومهنياً وتحقيق أفضل المستويات في التعليم مع تقدمهم في العمر.

٢- دمج ذوي الاحتياجات الخاصة:

لقد ظهر الاتجاه نحو دمج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة كنتيجة لمطالبة أولياء أمورهم ومطالبة ذوي الاحتياجات الخاصة أنفسهم بحق التعليم في المدارس العامة ويوجد ثلاثة أنواع من الدمج، وهي (كاظم وعبدالجواد، ٢٠١٦، ٣٤١):

- **الدمج المكاني:** Locative integration: إنشاء وحدات خاصة متكيفة ذاتية في المدارس العامة العادية يتلقى فيها التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة تعليمهم ولكن تختلف مناهجهم وأنشطتهم الاجتماعية عن تلك المناهج والأنشطة المتواجدة في المدارس العادية.
- **الدمج الاجتماعي:** Social integration: مشاركة التلاميذ المعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة التعليمية للتلاميذ الأسوياء نفس الخدمات والتسهيلات والأنشطة المدرسية الرياضية والاجتماعية وغيرها.
- **الدمج الوظيفي:** Professional integration: يشارك فيه المعوقين نفس البرامج التعليمية مع الأسوياء فقط، حيث يؤخذ منهم مجموعة التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة لتلقي نوع من التدريس الفردي أو مساعدة المعلم داخل الفصل.
- **الدمج الذي يطلق علية مدارس الربط:** Link Schools: حيث تربط بين المدارس الخاصة والتعليم العام بعلاقة عمل لتحقيق الاستفادة المتبادلة بينهما. وتثير قضية دمج الأطفال غير العاديين في الصفوف العادية عدداً من الأسئلة، وحتى تنجح فكرة الدمج لابد من توفر العديد من العوامل التي تعمل على إنجاح فكرة الدمج ومنها تحديد فئات الأطفال التي يمكن لها الاستفادة من برامج الدمج، وتوفير التسهيلات والأدوات اللازمة لإنجاح فكرة الدمج، وإعداد الإدارة المدرسية والآباء والأمهات لتقبل فكرة الدمج.

٣- اهتمام المجتمع بذوي الاحتياجات الخاصة ورعايتهم:

إن الاهتمام بالطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة مطلب ديني لجميع الأديان، ومطلب سياسي عملاً بمبدأ تكافؤ الفرص والتعليم للجميع، ومطلب اقتصادي لأنهم فئة غير قليلة، والاهتمام بهم يساعد في دفع عجلة الاقتصاد وزيادة الدخل القومي، ومطلب اجتماعي لأنهم

جزء من نسيج المجتمع، ينعكس صلاحهم على صلاح المجتمع ككل، ومطلب تربوي لأنهم أبناؤنا، ومن حقهم علينا أن نحسن تربيتهم وتعليمهم. إن هؤلاء يرغبون في التعليم ويتمنون الانخراط في المجتمع، يعيشون حياتهم ويمارسون أنشطتهم باحترام وتقدير، خاصة أنه إذا كان لديهم قصور في ناحية معينة، فإن لديهم قوة وطاقة في نواح أخرى، ربما أكثر من العاديين، ومن ثم يجب استثمارها وتوظيفها بالشكل الصحيح (أمين، ٢٠٠٨، ١١).

إن قضية تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة ودمجهم في المجتمع اندماجاً كليا تعد قضية إنسانية تتعلق بالمجتمع ككل وتحتاج إلي كامل جهوده حتى يتحقق الإقبال الجماهيري والوعي بها وإزالة المعوقات والاتجاهات السائدة التي تعزز المفاهيم الاجتماعية الخاطئة التي تري أن الإعاقة مصدراً من مصادر النقص التي تحط من قدر صاحبها. لأن الناس بطبيعتها تكره المواقف التي تؤثر فيها انفعالياً وتجعلها تشعر بعدم الراحة، وبالتالي الابتعاد عن مصدر القلق أو على أحسن تقدير لا يملكون لأن الناس لم تتعلم بعد كيفية التفاهم مع الفرد ذوي الإعاقة بشكل سليم ومقبول بدلاً من البعد عنه وتحاشيه إلا أن يشعروا حياله بالرثاء دون أن تسمح لهم خبرتهم بعمل شيء إيجابي تجاهه. كما أن الإنسان بطبيعته يخشى ما لا يفهمه ويهاب الشيء الجديد أو غير المفهوم والمألوف، فمن يشاهد مريضاً صرعياً أثناء النوبة الصرعية لأول مرة أو مصابا بالشلل المخي وهو يعاني من التشنجات قد يشعر بردة فعل سلبية تجاه ما يرى لأنه لا يفهم له تفسيراً أو تعليلا مما يجعله يقف موقف العاجز الذي لا يدري ما يفعل وقد يسارع بالابتعاد عن الموقف (Heiman and Percel, 2003,14).

إن من أهم متطلبات تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة هي توفير كافة أشكال المساندة الاجتماعية والخدمات الصحية لأسر ذوي الاحتياجات الخاصة لخفض مستويات الضغوط النفسية الواقعة على هذه الأسر. وتشير "fahmeeda wahab" إلى أن ذوي الاحتياجات الخاصة يتعرضون في كافة المجتمعات إلي مختلف صور التمييز السلبي وخاصة الاستبعاد من كافة فعاليات وخبرات الحياة الاجتماعية، وتعد الإناث أكثر فئات ذوي الإعاقة تعرضاً للإهمال والتجاهل بصورة خاصة في المجتمعات النامية، ويرجع ذلك إلى القصور في التشريعات القانونية المتعلقة بتعليم ورعاية هذه الفئة، وبالتالي فإنها تعد من أهم الأسباب التي ترتبط بهذا الظلم الاجتماعي وبناء على ذلك ينبغي التأكيد على ضرورة إدخال تشريعات قانونية تدعم حق هذه الفئة وتمكن لهم فرص متكافئة، وأحياناً ما تتسم النظرة إلى وصول طفل معوق في الأسرة بالخوف والقلق والشعور بحلول كارثة، وقد تعمد الأسرة إلي عزل

الطفل المعوق عن البيئة المحيطة (الخوف عليه من عدم التكيف، التجنب لما يرتبط بتدريبه وتعليمه وخدمته، الصعوبات والمشاكل المترتبة على ذلك الوقت والجهد)، وقد يكون للأسرة بعض العذر في ذلك غير أن ما يجب الإشارة إليه هو أن آثار الإعاقة السلبية تؤثر تأثيراً عميقاً في نفسية المعوق، وأنه إذا ما عزل فسوف يحرم من فرص استخدام ما لديه من قدرات واستعدادات ومهارات، وتستطيع الأسرة إذا ما تقبلت الطفل المعوق بشكل طبيعي أن تساعده علي تقدير نفسه بشكل واقعي التخطيط لحياته أو تقييم قدراته واستعداداته بصورة صحيحة دون زيادة أو نقصان(القصاص، ٢٠٠٤، ١١).

من هذا المنطلق يتطلب تمكين الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة ورعايتهم اهتماماً كبيراً من خلال بذل الجهود لخلق بيئة مناسبة لتلك الفئة المهشمة في المجتمع، كتأهيل وتعليم وتدريب الشخص ذوي الاحتياجات الخاصة كي يتكيف مع مجتمعه وتحقيق بيئة أفضل له وترسيخ مبادئ التعاون المستمر بين ذوي الاحتياجات الخاصة والمجتمع، لذا استوجب الأمر خلق بيئة طبيعية خالية من العوائق في شتى جوانب الحياة من مرافق عامة ومواصلات وتعليم وغيرها من الأمور التي تسترعي فائق الاهتمام لديهم، لتصبح مناسبة لهم وليتم دمجهم ضمن فئات المجتمع، عن طريق وضع البرامج الإعلامية المتكاملة لإزالة بعض الأفكار السلبية العالقة في أذهان المجتمع اتجاههم، وتسهيل وسائل مشاركتهم في العمل الطبيعي كأي فرد طبيعي في المجتمع. وينبغي أن توضع خطوات ثابتة نحو تحقيق أهدافهم وتطلعاتهم وتغطية احتياجاتهم، وأن يأخذوا على عاتقهم تلبي حقوق هذه الفئة، ومن تلك الحقوق، رعايتهم صحياً واجتماعياً ونفسياً واقتصاديا، وإعطائهم كافة حقوقهم كجزء من المساواة والعدل (مسعودة، ٢٠١٨، ٣٥).

بناء على ما سبق ينبغي إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة داخل المجتمع وتغيير الثقافة السائدة عن الإعاقة، من خلال تحديد الأدوار التي يمكن أن يسهم بها أفراد المجتمع ومؤسساته لتحقيق التطبيع الاجتماعي مع هذه الفئة وقبولهم وذلك بغرض الوصول إلى سياسات وآليات تعمل على إدماجهم في كافة قضايا التنمية. كما ينبغي أن تتعاون المؤسسات المجتمعية عن طريق المشاركة المجتمعية وتتكفل بكافة التكاليف للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة كسائر الطلاب العاديين، وأن تقوم بتشجيعهم على ممارسة الأنشطة الرياضية، كالسباحة وغيرها من الرياضات، وأن تقوم تلك المؤسسات على رأسهم الحكومة بتخصيص أماكن مخصصة لهم في المواصلات، وتأمين المرافق العامة التي تتناسب مع احتياجاتهم

وقدراتهم، وتساعدهم على الالتحاق بالتعليم الجامعي مع تأمين مقاعد دراسية لهم وإكمال دراستهم على الوجه الأمثل. بالإضافة إلى تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص في توفير العمل، وعدم تعريضهم لأي إجهاد نفسي أو جسدي قد يسبب لهم مشكلات مختلفة، ومشاركة المجتمع في نشر الوعي والاهتمام بقضيتهم وعدم فصلها عن قضايا المجتمع.

التوصيات

- إنشاء مراكز علمية متخصصة لدراسة كافة الموضوعات المرتبطة بذوي الاحتياجات الخاصة.
- عقد العديد من المؤتمرات والندوات وورش العمل حول الفئات ذوي الاحتياجات الخاصة وذلك للتعرف على طبيعة مشكلاتهم وحجمها والآثار المترتبة عليها والمستحدث من سبل التعامل معها حتى يمكن تفعيل دور المجتمع في تمكين تلك الفئة المهمشة.
- دعم أنشطة وبرامج الجمعيات الأهلية العاملة في مجال رعاية وتربية ذوي الاحتياجات الخاصة بمختلف أشكال الدعم المالي والفني.
- استخدام التكنولوجيا الحديثة في رعاية وتربية وتأهيل ذوى الاحتياجات الخاصة، إدراكا لأهمية التكنولوجيا المساندة في مشاركتهم في سوق العمل والمجتمع والمدرسة.
- إنشاء نوادي اجتماعية ورياضية متخصصة توفر سياقاً لممارسة ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم كافة الأنشطة الرياضية والترفيهية.
- القيام بحملة إعلامية ضخمة لخلق وعي عام لدى الجمهور عن ذوي الاحتياجات الخاصة والخدمات التي تقدم لهم وكيفية معاملتهم، وحث أفراد المجتمع على التبرع لدعم الجمعيات الأهلية التي ترعاهم.
- حث المواطنين وتشجيعهم على العمل التطوعي وتكريم المتطوعين وإبراز دورهم في المشاركة المجتمعية والتنمية لمجتمعهم المحلى من أجل النهوض والارتقاء به.

المقترحات

تشجيع الباحثين والدارسين على إجراء المزيد من البحوث والدراسات حول تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة (اجتماعياً وثقافياً وسياسياً وغير ذلك)، وبيان دور كل من المؤسسات الدولية والاقليمية ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية في دعم العمل التطوعي ونشر ثقافة التطوع والعمل التعاوني في المجتمع، وكذلك حول المشاركة المجتمعية في اكتشاف الموهوبين من ذوي الاحتياجات الخاصة ورعايتهم من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠.

المراجع

أولا: المراجع العربية

- إبراهيم، حلمي و فرحات، ليلى السيد (١٩٩٨): التربية الرياضية الترويح للمعاقين، القاهرة: دار الفكر العربي.
- أبوزينة، عاطف بدر و قناوي، أمل مختار (٢٠٠٢): الدور التربوي للجمعيات الأهلية بمحافظة بني سويف– دراسة ميدانية، مجلة البحث في التربية وعلم النفس، جامعة المنيا، مج ١٧، ع٢.
- أمين، زينب محمد (٢٠٠٨) التكنولوجية التعليمية لذوى الاحتياجات الخاصة، عمان، دار التيسير.
- بدوي، أحمد ذكي (١٩٩٣): معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان.
- بريانت، ديان (٢٠١٢): تعليم الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في صفوف الدمج، ترجمة محمد حسن اسماعيل، عمان: دار الفكر ناشرون وموزعون.
- بيومي، عبد الله محمد (٢٠٠٩): التعليم المجتمعي للأطفال (متطلبات التحقيق)، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالمنصورة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.
- جويلي، مها عبد الباقي (٢٠٠٠): دراسات تربوية في القرن الحادي والعشرين، الإسكندرية، دار الوفاء للنشر والتوزيع.
- الحارثي، حمود (٢٠٠٥): المنظمات الأهلية والشراكة في العملية التعليمية، الندوة الإقليمية حول تطوير التعليم ما بعد الأساسي للدول العربية للصفين (١١،١٢)، وزارة التربية والتعليم العمانية، مسقط، سلطنة عمان.
- حسن، رجب عليوة (٢٠١٨): تفعيل المشاركة المجتمعية لتحسين جودة التعليم العام وتنمية المجتمع في ضوء بعض الخبرات الدولية، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، مج ٣٤، ع١٢.
- حوالة، سهير محمد (٢٠٠٣): الشراكة المجتمعية في تعليم الكبار مطلب ملح لعصر المعلوماتية، المؤتمر السنوي الأول، تعليم الكبار في عصر المعلوماتية– رؤي وتوجهات، مركز تعليم الكبار بجامعة عين شمس
- الخالدي، عبير نجم والكبيسي، ناطق جزاع (٢٠١٨): دور المؤسسات التربوية في رعاية الاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة – دراسة ميدانية، مركز البحوث النفسية، ع٢٨، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- الخطيب، محمد بن شحات (٢٠١٢): التعليم في اليابان والصين ملامح ودروس، مستودع جامعة طيبة الرقمي، المملكة العربية السعودية.
- داود، السيد خيري (٢٠٢١): التعلم الافتراضي كمدخل لتمكين اللاب ذوي الاحتياجات الخاصة في ضوء الاتجاهات الحديثة، المجلة العلمية للتربية الخاصة، مج٣، ع٢.
- الروسان، فاروق (٢٠٠٧): سيكولوجية الأطفال غير العاديين، عمان، دار الفكر للنشر والتوزيع.
- سالم، حنان محمد أحمد (٢٠١١): تصور مقترح لتفعيل شراكة المدرسة مع الأسرة بالمجتمع السعودي، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، ع ١٤٥، ج٣.

- سعيد، محمد عبد المجيد (٢٠٠٧): مراكز التعلم المجتمعية في اليابان دراسة حالة وإمكانية الإفادة منها في جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس.
- سليمان، عبد الرحمن سيد (٢٠٠١): سيكولوجية ذوي الحاجات الخاصة: (المفهوم والفئات)، القاهرة: زهراء الشرق.
- سيد، هايدي مصطفى (٢٠١٨): تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في التعليم قبل الجامعي في مصر، مجلة كلية التربية بجامعة أسيوط، مج ٣٤، ع٣.
- شالدان، فايز وآخرون (٢٠١١): واقع التواصل بين المدرسة الثانوية والمجتمع المحلي في محافظات غزة وسبل تحسينه، بحث مقدم إلى المؤتمر التربوي الرابع بعنوان " التواصل والحوار التربوي، الجامعة الإسلامية بغزة.
- الشخص، عبد العزيز السيد (٢٠٠٦): قاموس التربية الخاصة والتأهيل لذوي الاحتياجات الخاصة، ط٢، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
- الشخص، عبد العزيز السيد (٢٠١١): رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة والوفاء بحقوقهم "آفاق الواقع وتطلعات المستقبل"، مؤتمر ثورة ٢٥ يناير ومستقبل التعليم في مصر، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة.
- الشخيبي، علي السيد (٢٠٠٤): تفعيل المعايير القومية التعليم في مصر: مجال خدمة المجتمع المحلي، ورقة عمل قدمت إلى مؤتمر الجمعيات الأهلية ونشر ثقافة المعايير القومية في التعليم، جمعية حواء المستقبل، القاهرة.
- الصباغ، عبد السلام محمد (٢٠٠١): تفعيل دور الجمعيات الأهلية المصرية في التعليم ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة.
- عامر، طارق عبد الرؤف (٢٠١١): ذوي الاحتياجات الخاصة، القاهرة، مؤسسة طيبة للنشر.
- عبد الباري، توتو فيصل (٢٠٢٢): المشاركة المجتمعية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في السودان – منطقة كيقا تميرو بجبال النوبة أنموذجا، مجلة الإناسة وعلوم المجتمع، جامعة محمد بوضياف مج ٦، ع١.
- عبد الباقي، عزة نادى عبد الظاهر (٢٠١٢): تصور مقترح لتفعيل دور الجمعيات الأهلية المصرية في مجال تأهيل المعوقين حركياً في ضوء خبرات بعض الدول، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الفيوم.
- عبدالعال، إيمان عبدالعال أحمد (٢٠١٦): منظمات المجتمع المدني ودورها في الحماية الاجتماعية للمعاقين حركيا، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، ع٥٦، ج٥.
- عبداللطيف، هاجر طلعت (٢٠١٩): متطلبات تفعيل المشاركة المجتمعية في تطوير مدارس التربية الخاصة بمحافظة الدقهلية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة المنصورة.

- العجلان، سارة محمد والجهني، عبيد الله حسين (٢٠٢١): المشاركة المجتمعية للقطاع الخاص ودورها في تعزيز القيم التربوية لدى الطلبة في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة حائل، ع١٠.
- العجمي، محمد حسنين (٢٠٠٥) المشاركة المجتمعية المطلوبة لتفعيل مدخل الإدارة الذاتية لمدارس التعليم الابتدائي بمحافظة الدقهلية، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، مج٥٨، الجزء الأول.
- علي، عصام عبد الرازق (٢٠١٨): الشراكة المجتمعية لرعاية الطلاب الموهوبين في ضوء الخدمة الاجتماعية، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، ع٥٩، ج٧.
- علي، محمد النوبي محمد(٢٠١٠): مقياس مستوى الطموح لذوي الإعاقة السمعية والعاديين، عمان، دار صفاء للنشر
- عمار، رواب وآخرون (٢٠١٨): رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة في الجزائر، أعمال الملتقى الوطني الثالث حول: نظرة المجتمع لرياضة ذوي الاحتياجات الخاصة في الجزائر، دفاتر مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، جامعة محمد خيضر ببسكرة.
- القرش، محسن عليان حمود (٢٠١١): المشاركة المجتمعية المطلوبة لتطوير أداء المدارس الثانوية الحكومية محافظة الطائف ، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة أم القرى.
- القصاص، مهدي محمد (٢٠٠٤) التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة "دراسة ميدانية"، المؤتمر العربي الثاني عن الإعاقة الذهنية بين التجنب والرعاية، جامعة أسيوط.
- كاظم، طالب عبدالكريم وعبدالجواد، زينب (٢٠١٦): التعليم وتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة – الاتجاهات والأهداف والبرامج، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، مج١٩، ع٢.
- كوجك، كوثر حسين (٢٠٠٥): الاتجاهات الحديثة في تعليم ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة (الندوة الأولى)، المؤتمر السنوي الثالث عشر (التربية وأفاق جديدة في تعليم ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة المعاقون والموهوبون)، كلية التربية– جامعة حلوان، مصر.
- متولي، أمل نبيه أبو اليزيد (٢٠١٩): المشاركة المجتمعية ودورها في تحسين جودة الحياة لدى أسر الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في ضوء الاتجاهات التربوية المعاصرة، رسالة ماجستير، كلية رياض الأطفال، جامعة المنصورة.
- محمد، أحمد محمود عبدالحميد (٢٠٢٠): متطلبات تفعيل المشاركة المجتمعية في ضوء الاتجاهات المعاصرة، مجلة البحث العلمي في التربية، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، عدد خاص، ع٢١.
- مرزوق، سماح عبد الفتاح (٢٠٠٩): تكنولوجيا التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة، عمان، دار المسيرة.
- مسعودة، معنصر (٢٠١٨): رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية، جامعة تيارت بالجزائر.

- مطر، داليا عبد الحكيم (٢٠١٠): تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في مؤسسات رياض الأطفال في ضوء الاتجاهات المعاصرة ، مجلة كلية التربية، ع٢، جامعة المنصورة.
- مقداد، محمد وآخرون (٢٠٠٨): رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة في الوطن العربي بين العزل والدمج، الاسكندرية، دار التجليد الفني للنشر والتوزيع.
- منتقر، صالحة (٢٠٠٥): المدرسة المجتمعية ،القاهرة، دار الفكر للنشر والتوزيع.
- وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٥): قرار وزاري رقم (٢٥٨)بتاريخ ٢٠٠٥/٩/١١م بشأن مجلس الأمناء والآباء والمعلمين.
- وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٦): قرار وزاري رقم (٣٣٤) بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٤م بشأن مجلس الأمناء والآباء والمعلمين.
- الوكيل، مصطفى (٢٠١٢): المشاركة المجتمعية: ماهيتها واهدافها، جمعية الثقافة من أجل التنمية، س١٣، ع٥٩.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Balli, Doriana (2016): Importance of Parental Involvement to Meet the Special Needs of their Children with Disabilities in Regular Schools, Academic Journal of Interdisciplinary Studies, Vol. 5, No. 1.
- Gamble, D. & Weil, M. (1995): Citizen participation in Encyclopedia of social work, 19th Edition, N.Y, NASW.
- Heiman, T. & Precel, K. (2003): Students with Learning disabilities in Higher Education: Academic Startegies pro file, Journal of learning disabilities, 36 (3.(
- Martz, L. (1992): Marking School Better, New York, Times Books.
- Maynard, Stan & Honley, Ainiee (2007): parent and Community Involvement in Rural Schools": ERIC, ED408142.
- Rosenberg, Elena et al.(2015): Parental Involvement as a Mediator of Academic Performance among Special Education Middle School Students, School Community Journal, v25 n2.
- State of Alberta, ministry of education, Alberta school council effectiveness (2004): summary and findings of the provincial consultation, crown in right of Alberta, Edmonton
- Study Tour to MALAYSIA (1998): World Bank, A Report President to PPMU, MOE, EGYPT.
- The Editors of Encyclopedia Britannica, "Special Education" ،Encyclopedia Britannica, Retrieved 25-10-2019. Edited